



PROVISIONAL
A/37/PV.43
29 October 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)

— وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة : [٣]
(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض : التعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .
82-63253/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣ .البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة :

(ب) التقرير الأول للجنة ووثائق التفويض (A/37/543) ؛ التعديل (A/37/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الجمعية علما بأن

الدول التالية قد أصبحت مشاركة في تقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 : غيانا
والجمهورية العربية الليبية .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام مضى ،

عندما تحدث ممثل بولندا لتعليل التصويت بعد التصويت فيما يتعلق بتعديل تقرير لجنة
وثائق التفويض ، قال بأنه قد وقع ظلم على جمهورية كمبوتشيا الشعبية وعلى قضية الأمم
المتحدة في حقيقة الأمر .

وهذا لا ينبغي أن يحدث مرة أخرى . فالأمم المتحدة لا ينبغي أن تخفق مرة
أخرى في الوفاء بالتزاماتها السياسية والأدبية . ولا ينبغي أن يتكرر الموقف الذي نجد فيه
أن وثائق تفويض الأفراد المرتبطين بنظام الإبادة الجماعية الذي تم اسقاطه ، قد قبلت ،
بينما نجد أن الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا قد حرم من مكانه الذي
يستحقه في هذه القاعة .

ان هؤلاء الأفراد لا يمثلون سوى أنفسهم . أي العصابة اللانسانية المرفوضة ،
والمسؤولة عن أعمال القتل الجماعي التي ارتكبت ضد شعبها . ولا ينبغي أن يكون لهم
مكان بين أعضاء الأمم المتحدة . ووجودهم في قاعات الأمم المتحدة يعتبر تحديا متغطرسا
لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ودلالة واضحة على المساندة المقدمة لهؤلاء الأفراد من قبل
بعض الدول الأعضاء التي تتبع سياسة موجهة ضد مصالح الشعوب في جنوب شرقي آسيا ،
وتعتبر اهانة لذكرى الملايين من ضحايا نظام بول بوت .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد والحقيقي لشعب كمبوتشيا . فهي الحكومة التي شكلتها الجمعية الوطنية التي أسست كنتيجة مباشرة للانتخابات الوطنية التي عقدت عام ١٩٨١ ، وفقا لدستور البلاد . ان هذه الحكومة تمارس سلطاتها على كل أراضي كمبوتشيا . وسياساتها موجهة الى اعادة البناء ، على أسرع وجه ممكن ، للاقتصاد الوطني والتربية والثقافة ، وتنمية هذه المجالات . ومنجزاتها في كل نواحي الحياة الوطنية لا تحتاج الى تأكيد . فهي معروفة جيدا لأولئك الذين يريدون أن يعرفوا الحقيقة بشأن ذلك البلد الذي ولد من جديد ، والذي بعث الى الحياة بعد أن كان على حافة الهاوية وعلى شفا الدمار على أيدي زمرة بول بوت - اربنغ ينغ ساري .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتبع سياسة خارجية تستند على مبدأ المساواة ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمساواة ، والاستقرار ، والسلم . وهذه السياسة تنعكس الى حد بعيد على أنشطتها الدولية التي تضطلع بها ، بما يخدم مصلحة تعزيز السلم وتنمية العلاقات الودية مع جميع البلدان في المنطقة ، بغض النظر عن نظمها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ان وفد بلادى ، مرة أخرى ، يؤيد بشدة التمثيل المشروع لشعب وحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الذي له الحق كاملا في أن يكون له مقعد في الجمعية العامة . ولكن لسوء الحظ ، مرة أخرى ، نجد أن لجنة وثائق التفويض قد تقدمت بتوصية تتجاهل تماما الموقف الحقيقي ، وتتجاهل الأحكام المعنية المنصوص عليها في القانون الدولي وتهمل الحقائق الواضحة .

ان الثوب الجديد لنظام بول بوت ، وهو ثوب الائتلاف ، الذي تمت حياكته في مواطن أجنبية ، لا ينبغي أن تعتبره الأمم المتحدة الا مجرد حلة للتصوير . ولا ينبغي أن يضل هذا أحد . ومن ثم ، فان وفدى سوف يصوت لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، لأننا لا يمكننا أن نقبل التقرير الأول الصادر عن لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة (A/37/543) للأسباب التي قد متها .

السيد راكيس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد هنغاريا سوف يصوت مؤيدا للتعديل الذي قدمه ، في الوثيقة (A/37/L.8) ، عدد من الدول بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا نعتبر ان اولئك الذين يدعون انهم يمثلون كمبوتشيا تحت اسم كمبوتشيا الديمقراطية ليس لهم مكان في هذه القاعة . ان فهمنا للعدالة والأخلاقيات ، فضلا عن قواعد القانون الدولي ، لا يسمح لنا بأن نوافق على أن الأفراد الذين قاموا بأعمال من أفظع ما ارتكب في عصرنا عندما كانوا يمارسون في الماضي السلطة المطلقة ، أن يواصلوا تمثيل تلك الدولة في منظمة دولية بعد أن قاموا بتدمير حضارتها وشعبها. وعلى مر السنوات العاضية قد كان من الصعب بالنسبة لنا الا نعبر عن شعورنا بالامتعاض والرفض ازاء اولئك العدائين بالابادة الجماعية بكل معانيها ، عندما ادعوا ، بلا خزي من على هذه المنصة ، بانهم ينقذون جنس الخمير ، وينقذون ثقافته وتقاليدته . ولكن بيد وان الانحدار الاخلاقي لا يعرف أية حدود .

ولست بحاجة الى التدليل هنا على أن ظاهرة " الحكومة الائتلافية " لم تغير بأي حال من الأحوال المعطيات الأساسية لهذا الموقف . فهناك حقائق لا حصر لها تشير بوضوح تام الى أن الحكام السابقين لما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ، الذين طردوا من بلادهم في عام ١٩٧٩ ، هم الذين يقومون بدور حاسم في هذه المغامرة غير المضمونة . وأنهم بحاجة فقط الى صورة أكثر احتراماً لكي يخفوا وراءها وجههم الحقيقي أمام المجتمع الدولي للأمم . وهذه المحاولة الصارخة تكفي في حد ذاتها لكي تعطي فكرة عن طابع المناورات ، التي تشهد لها الأمم المتحدة ، وكذلك الضحايا الى حد ما . ولا ينبغي لأحد ، بما في ذلك الأشخاص الذين يسمحون لأنفسهم بالانجراف وراء هذا الوابل من الأكاذيب والتشويه للحقائق ، وبالتالي يجعلون من أنفسهم شركاء في مثل هذه الأعمال ، لا ينبغي لأحد أن تساوره أية شكوك في الدوافع الحقيقية ، أو النتيجة التي لا مهرب منها لمثل هذه المناورات .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب كمبوتشيا ، في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية . ومع ذلك ، فإننا نعتقد أن المهمة الأساسية التي تواجهنا الآن هي طرد المغتصبين من مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة . ولهذا السبب فإننا نعتبر أن الوثيقة A/37/L.8 هي خطوة في الاتجاه السليم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بتحديد موقفنا بشأن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، ينطلق وفد الاتحاد السوفياتي من فكرة أن الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات والمحافل الدولية ، هو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وحدها دون غيرها فهي الحكومة التي تمارس اشرافاً فعالاً على كافة أراضي هذا البلد ، وتلقى التأييد الكامل من جانب شعب كمبوتشيا .

وبعد الاطاحة بنظام بول بوت ، الذي كان يمارس سياسة اباداة الجنس على شعبه ، فان عملية اعادة التأهيل الوطني تزداد قوة من عام الى آخر . وقد عقدت الانتخابات العامة في الجمعية الوطنية على أساس ديمقراطي حر . وتم اقرار الدستور . وقد تم تكوين هيئات

الدولة وهي تمارس عملها بنجاح . وان التغييرات التي تمت في كمبوتشيا هي تغييرات لا رجعة فيها لأنها نتيجة اختيار الشعب الكمبوتشي نفسه .

وهناك اعتراف متزايد بالسياسة الخارجية المحبة للسلام لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي تحاول الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة وتعمل على الحفاظ على الأمن والسلم في جنوب شرقي آسيا وفي كافة أرجاء العالم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان مسألة تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة هي خارج نطاق التحقق من وثائق التفويض ، نظرا لأن الأشخاص الذين يقومون بتمثيل ما يدعى " بكمبوتشيا الديمقراطية " — هم في واقع الحال من نظام بول بوت ، الذين أبعدهم الشعب الكمبوتشي — ولهذا فهم لا يمثلون أحدا على الاطلاق .

هل يمكننا أن نوافق على الفكرة بأن المجرمين الذين أدانهم الشعب الكمبوتشي والرأي العام العالمي يحق لهم أن يُعتبروا الممثلين لمصالح هذا الشعب في منظماتنا ؟ كلا بطبيعة الحال . ان وفد بلادى مقتنع ، الى جانب العديد من الوفود الأخرى ، بأن وجود هؤلاء الأشخاص في الأمم المتحدة هو ظاهرة غير اخلاقية على الاطلاق ، تتناقض مع القانون ، ومع ميثاق الأمم المتحدة ، وتدس ذكرى الملايين من ضحايا عمليات اباداة الجنس التي قام بها نظام بول بوت ، وتشكل وصمة عار لذكاء الانسانية وضميرها . ان التمثيل الغريب في الأمم المتحدة لطغمة بول بوت الارهابية واضح للغاية ذلك لأن حمايتها وراء البحار قرروا احاطتها بمظهر كاذب جديد بتشكيل ما يسمى " بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية " من بين زعماء عصابات بول بوت ، تلك العصابات التي تعتبر حلقة الوصل الأساسية بين هذا " الائتلاف " وممثلي الرجعية الكمبوتشية المهاجرة . ان ظهور هذا " الائتلاف " لم يضيف شيئا جديدا الى مسألة تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، ولا يغير بأية حال الطابع غير الشرعي لوجود ممثلي طغمة بول بوت في الأمم المتحدة .

ويود وفد الاتحاد السوفياتي أن يؤكد مرة أخرى بأنه يمكن لممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية التحدث باسم الشعب الكمبوتشي في الأمم المتحدة . ان تخصيص مقعد كمبوتشيا

في الأمم المتحدة للممثل الشرعي الوحيد لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، هو الحل العادل الذي يتمشى مع آمال الشعب الكمبوتشي ومع متطلبات ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن للبلاغة اخفاء حقيقة أن التصويت لصالح أشخاص من عصابة بول بوت ، التي تحاول أن تمثل نفسها هنا على أنها " ائتلافية " ، هو تصويت لصالح سياسة اباداة الجنس ، وهذا أمر يتعارض مع ضمير الانسانية وقد أدانه وفد بلادى .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يعارض بشدة الاعتراف بوثائق التفويض لوفد ما يسمى " بكمبوتشيا الديمقراطية " ، ويؤيد التعديل على تقرير لجنة وثائق التفويض الذي قد متته جماعة من الدول في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد زاكان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان وجهة النظر الأساسية للجمهورية الديمقراطية الألمانية فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة معروفة تماما وستبقى د ونما تغيير . ان وفدى ييؤيد د ون تحفظ حق المجلس الثورى الشعبى في شغل مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة .

ان وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية السيد هون سن ، قد وجه برقية في ٢٤ من ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ الى رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والى الأمين العام للأمم المتحدة يطالب فيها باعادة مقعد كمبوتشيا الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهو مطلب يحظى بالتأييد التام للجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ان القوانين والحقائق تؤكد من جديد أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الممثل الشرعي المؤهل الوحيد لكمبوتشيا ؛ وقد قامت هذه الحكومة نتيجة لانتخابات ديمقراطية وهي تمسك بكل حزم بزمam السلطة في البلاد .

ان جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية تقوم بادارة كل الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد بفعالية . وان الاسهامات الايجابية التي قامت بها جمهورية كمبوتشيا الشعبية صوب تعزيز السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا تلقى التقدير الخاص للجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ان مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة يخص حكومة الجمهورية الشعبية والممثلون الوحيدون الذين عينتهم هذه الحكومة هم الذين بمقدورهم أن يمثلوا هذا البلد في الأمم المتحدة . وليست هناك مسألة تتعلق بكمبوتشيا يمكن أن تعتمد دون تواجدها حتى ولو كان ذلك في غير صالحها ، في أية هيئة دولية .

ان ما يسمى بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية هو مجرد مسرحية هزلية تهدف الى اخفاء الصورة البغيضة لطغمة بول بوت الارهابية ، ومن أجل العدالة ولكفالة كرامة الأمم المتحدة يجب على الجمعية العامة أن تنتزع طغمة بول بوت من هذا المقعد . ان الاشتراك غير الشرعي لممثلي نظام بول بوت المطرود ، في أعمال الجمعية العامة هو اهانة للملايين من ضحايا السيطرة الارهابية .

انه لسخرية من المنظمة الدولية ، وانتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة كما ورد في الميثاق .

وللاسباب سالفة الذكر سوف يؤيد وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية كل التأييد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وسوف يصوت مؤيدا له .

السيد لوبيز دل آمو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ ثلاثة أعوام

مضت فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ينكر عليها حقها ومكانها الصحيح في منظماتنا . وليست هذه هي المرة الأولى التي يرتكب فيها ظلم من هذا النوع . لما يربو على ٢٠ عاما فان مقعد جمهورية الصين الشعبية كانت قد اغتصبت تايوان . وفي حالة كمبوتشيا فان مجموعة من الارهابيين ، الذين أدانهم الضمير البشري العالمي ، وأدانتهم شعوبهم أولا وأخيرا ، يسمح لهم بدخول المنظمات الدولية أو الخروج منها ، دون أن تكون لهم أية سلطة سياسية أو معنوية أو غيرها ، منتحلين لأنفسهم حق التمثيل ، الذي لا حق لهم فيه واقعا أو شرعا . ان مؤيدي هذا الكيان الوهمي يسعون الآن لاستبدال واجهة حكومة بول بوت ليضعوا بدلا منها واجهة أخرى يطلق عليها الائتلاف الوطني . ان هذا التغيير التجميلي لم يبدل من جوهر ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . وهذه الحكومة الائتلافية التي تمثل نفسها كشيء جديد ناجح ، هي نفس الحكومة التي كانت موجودة منذ عشرة أعوام باسم مختلف ولكن بنفس

الأشخاص ، ولقد أصبحت بذلك أكثر التجارب الاجتماعية شيطانية يشهد لها هذا القرن . لقد اجتمع السجانون السابقون في تآلف مع سجنائهم الذين نجوا من مذابحهم وهم لا يمثلون الشعب الكمبودى ولا يمارسون أى نفوذ على أرض هذا البلد . وهم ليسوا الا مجرد بقايا ماض بلا مستقبل .

ان وفد بلادى يناشد أن تسود روح المسؤولية والعدالة بين أعضاء منظماتنا ، لوضع حد لهذه المسرحية الهزلية ، وذلك بأن يعيدوا هذا المكان للممثلين الحقيقيين لشعب كمبوتشيا ، حكومة كمبوتشيا الشعبية ، التي تفتح أبوابها لكل مواطنيها ، ولكل هؤلاء الذين يحبون بلد هم ويؤمنون بالكرامة والسعادة الانسانية .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان دراسة تقرير لجنة وثائق التفويض تتطلب النظر في مشكلة ذات أهمية خاصة ليس فقط بالنسبة لعمل الدورة الراهنة ، بل كذلك بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة . وهذه المسألة تتعلق بتمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، التي لم يتم التوصل الى حل عادل لها للعام الرابع على التوالي . ولسوء الحظ فان تقرير لجنة وثائق التفويض تضمن مرة أخرى نتيجة لا يمكن تصديقها كما أنها غير منطقية بشأن الموافقة على وثائق تفويض الممثلين الادعاء لكمبوتشيا الديمقراطية الوهمية التي لم يعد لها وجود .

ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية يقرر بصفة قاطعة منذ البداية أن الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا هو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وممثلوها وحدهم ، هم الذين لهم الحق في أن يشغلوا مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة .

ان هذا الاقتناع من جانبنا يقوم أولا وأخيرا على أساس التحليل الشامل للحقائق وكذلك للارادة الواضحة والجلية لشعب كمبوتشيا الذى أعرب بالفعل عن اختياره . وفي ظل هذه الظروف فما هو مقترح في تقرير لجنة وثائق التفويض يناقض تماما القانون الدولى وأغراض ومبادئ منظماتنا . ومن الواضح ان التزامات الدول الأعضاء لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق الحكومات التي تمتلك القوة الفعالة لتحقيق هذا الغرض ، ولهذا فان المعيار الموضوعي للاعتراف ببعض وثائق التفويض لبعض الحكومات من جانب الأمم المتحدة يجب أن يكون سريانها ، وليس من

خلال نهج ذاتي لشرعيتها . ومن المعروف بصورة لا يرقى اليها أى شك أن حكومة بنوم بنه تمارس اشرافا فعالا على كل الأراضي وعلى جميع السكان . ان طغمة بول بوت وتحرشاتها لا يمكنها أن تغير هذا الواقع ، اذ أن شعب كمبوتشيا قد شرع بحزم في انتهاج سياسة ترمي لاعادة بناء دولته اقتصاديا واجتماعيا .

ولأكثر من عام فان كل الهيئات التشريعية التي أسفرت عنها الانتخابات الحرة والديمقراطية ، ولاسيما الجمعية الوطنية ، تعمل الآن في هذا البلد ، وقد أقرت هذه الهيئات دستور البلد وشكلت حكومته .

ان ما هو مقترح في الوقت الراهن في تقرير لجنة وثائق التفويض ، من الموافقة على وثائق تفويض ما يسمى بالحكومة الائتلافية ، ليس سوى محاولة لاعطاء المجرمين من طغمة بول بوت اسما جديدا . والشهور التي مرت منذ انشاء ما يسمى بالحكومة الائتلافية قد أوضحت أن هذا الحلف الثلاثي الذي يطلق عليه اسم الحكومة ليس له أى سلطة ولا يلقى أى دعم في كمبوتشيا . وبالنسبة لنا فمما لا شك فيه أن تشكيل هذه الحكومة الذي مولته القوى الاجنبية المعروفة لنا جميعا ، يهدف في واقع الأمر الى تحقيق تدخل وحشي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وأن يخفي عن العالم كله الوجه الدموي لطغمة بول بوت .

وان الرأي العام العالمي وكذلك منظماتنا يجب ألا تخذلنا المبادئ الجديدة لتلك التوات فان تأييد ما يسمى " بالحكومة الائتلافية " انما يماثل تماما تأييد الخطة بول بورت الدموية ، وسوف يؤدي الى تشجيع المحاولات الرامية الى اعادة كمبوتشيا مرة أخرى الى مرحلة الابداء الجماعية الدموية . ان دعونا لبول بورت ، مقتعا كان أو صريحا لن يؤدي الى الاساءة الى مكانة منظماتنا فحسب ، بل هو سيناقض كذلك بطريقة صارخة أغراض ومبادئ الميثاق . وان مثل هذه التصرفات ستتعارض كذلك مع الحقائق الموضوعية ومع التالعات العميقة لشعوب هذه المنطقة .

ووفقا للميثاق ، يمكن للأمم المتحدة ، بل ينبغي لها ، أن تقاوم مثل هذه المحاولات ويجدر بها كذلك أن تسهم في تعزيز السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، بمنعها الخطة بول بورت مهما تسترت بأقنعة أخرى من الاستمرار في احتلال مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة بشكل غير شرعي .

ولم هذه الأسباب سيصوت وفد بلخاريا في صالح التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد نارهو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان موقف حكومة

جمهورية منغوليا الشعبية بشأن قضية تمثيل كمبوتشيا قد تم الاعراب عنه مرارا في هذه القاعة . ولقد انقضت عدة سنوات منذ أن أطاح الشعب الكمبوتشي بنظام بول بورت الدموي ، وأنشأ جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وقد كان هذا تغييرا تاريخيا في مسيرة هذا البلد . ومما يدعو الى الأسف الشديد أن هذا التغيير التاريخي لم ينعكس حتى الآن في تمثيل هذا البلد لدى الأمم المتحدة . وان هذا الوضع المصطنع يضر بمكانة منظماتنا وسلطتها .

ويؤمن وفد منغوليا ان الوجود الفعلي لمجموعة من الأفراد قد اغتصبت الحق في تمثيل الشعب الكمبوتشي في الأمم المتحدة يناقض بشكل جذري روح الميثاق ومبادئه . ان وجودهم غير شرعي بتاتا ، لأن كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة غير قائمة ، لا من الناحية القانونية ولا من حيث الشروط الواجبة لاقامة الدولة . ووجود هؤلاء الأفراد في الأمم المتحدة أمر غير أخلاقي ، لأنه يبدنس ذكرى موت أكثر من ثلاثة ملايين كمبوتشي ، تمت ابادتهم على أيدي نظام بول بورت الدموي .

ان المهزلة السياسية التي دارت مؤخرا بانشاء ما سمي بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، لا تغير بأى حال من الطبيعة غير الشرعية لوجود أشخاص في الأمم المتحدة خانوا المصالح الأساسية لشعب كمبوتشيا . والجميع يعلم أن ذاك الائتلاف الذى يرأسه عملاء بول بوت ، لا يلقى أى تأييد من شعب كمبوتشيا ، بل انه مجرد واجهة لاخفاء محاولات القوى المعادية لمنع الشعب الكمبوتشي من اعادة بناء حياته ، ومن استعادة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ويعتبر وفد منغوليا ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية يمكنها أن تكون ، بل يجب أن تكون ، الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا في الأمم المتحدة ، بما أنها تمارس السيطرة الكاملة على البلد بأكمله . ويؤيد وفد منغوليا كل التأييد موقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية الوارد في البرقية التي أرسلها وزير خارجية كمبوتشيا في ١٧ ايلول /سبتمبر من هذا العام والموجهة الى رئيس الجمعية العامة والى الأمين العام . ونؤيد كذلك الأفكار الأساسية الواردة في مذكرة الجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ، والمؤرخة فى ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، حول تمثيل كمبوتشيا في الجمعية العامة . ونحن على اقتناع من أن القرار الذى يمنح مقعد كمبوتشيا لممثلها الشرعي ، ألا وهو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، هو القرار الوحيد العادل الذى يتفق مع ارادة الشعب الكمبوتشي ومتطلبات الميثاق . وانطلاقا مما سبق ، فان وفد بلادى يؤيد كل التأييد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، وسيصوت في صالحه .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدى يتقدم بملاحظتين بشأن تقرير لجنة وثائق التفويض . أولاها ، ان الجمعية العامة ستنظر فى الوثيقة A/37/L.8 ، التي تتضمن تعديلا لمشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض . وكما فعلنا في العام الماضي . فقد شاركت الهند في تقديم هذا التعديل الذى يرمى الى رفض وثائق تفويض ما يسمى بوفد كمبوتشيا الديمقراطية ، وهو وفد بلا عاصمة أو بلد ، ويدعي تمثيل ائتلاف لا يختلف بتاتا عن نظام بول بوت الذى تمت ادانته والتشكيك به على المستوى العالمي .

وتعترف الهند بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بنوم بنه وتعتبرها الممثل القانوني والشرعي لشعب كمبوتشيا . وينشأ اعترافنا بهذه الحكومة من حقيقة أنها تبسط سلطتها الفعلية على كل كمبوتشيا . واننا نعتقد أنه بعد كابوس المذبحة البشرية والدمار المادي الذي عانت منه كمبوتشيا على أيدي نظام بول بوت الحقيير ، يجدر بنا تقديم كل دعم ممكن لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الجهود التي تبذلها لاعادة بناء كمبوتشيا . ونعتقد كذلك ان مثل هذا الاعتراف والدعم سيسهمان في استقرار الوضع في هذه المنطقة . كنا نود أن تتخذ جمهورية كمبوتشيا الشعبية موقعها في الأمم المتحدة ، ولكن بما أن المنظمة العالمية لا تبدو مستعدة بعد لقبول هذا الواقع ، فان أقل ما يمكننا أن نقوم به هو رفض وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة .

أما ملاحظتي الثانية فتتعلق بالوثيقة A/37/563 . لقد أخذنا علما بالتحفظات التي أدلى بها عدد من الوفود بشأن وثائق تفويض وفد اسرائيل . وتعكس هذه التحفظات الاحساس بالاستياء والغضب الذي شعرت به الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي بصورة عامة ، ازاء استمرار اسرائيل في رفضها وتحديدها لقرارات الأمم المتحدة ، منتهكة بذلك التزاماتها بمقتضى الميثاق . وهي تعكس كذلك الشعور بالرعب والاشمئزاز من جانب المجتمع الدولي ازاء العدوان الوحشي الذي شنته اسرائيل على لبنان والفلسطينيين ، والمذبحة الوحشية التي ارتكبت هناك . ان حكومة الهند وشعبها صدمتهما هذه الأحداث المأسوية بصورة عنيفة . واننا نعتقد أنه لا يمكن درء وقوع مأساة أكبر في غربي آسيا ، الا اذا تمكن الشعب الفلسطيني ، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، من ممارسة حقه في تقرير المصير ، ومن اقامة دولة خاصة به في فلسطين ، والا اذا جلت اسرائيل عن كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . وأود أن أسجل هنا تأييد الهند التاريخي والمستمر للشعب الفلسطيني ولل قضية العربية .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مع غيره من وفود الدول الاخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ، يحاول باستمرار وبصورة تاطعة التوصل الى حل عاجل لمسألة التمثيل العادل لكيبوتشيا في الأمم المتحدة ، وهو بالتالي يؤيد بحسم الطرد العاجل من الأمم المتحدة لأشخاص يدعون أنهم يمثلون ما يطلق عليه كيبوتشيا الديمقراطية التي اختفت منذ فترة طويلة مثل كابوس للادارة الدموية لجلادى بول بوت .

ان وجود هؤلاء الأشخاص هنا هو اهانة وتهجم علمي ذكرى ملايين الكيبوتشيين الذين لقوا حتفهم على أيدي طغمة بول بوت الاجرامية التي كانت تقوم بمعمليات ابادة ضد شعبيها بلا رحمة .

لقد دهشنا وأسفنا غاية الأسف ان وجدنا لجنة وثائق التفويض مرة أخرى وبسبب الموقف المغرض لعدد من الأعضاء ، تقدم لنا توصية غريبة تتنافى وحقائق اليوم . ان تأييد هذه التوصية ودعم هذا الوضع المهتز بطريقة ما لا يمكن أن يتم من خلال الخطابة السياسية الجوفاء التي لجأ اليها عديد من المتحدثين أثناء مناقشتنا اليوم .

ان الحياة توفر أفضل الردود . ان شعب كيبوتشيا ، بعد أن حرر نفسه من نير طغمة بول بوت وألقى العصابة الاجرامية في سلة مهملات التاريخ ، يناضل من أجل التغلب على الآثار الجسيمة لنظام الابداء ويعمل باستمرار على اقامة حياة جديدة تتسم بالسعادة . لقد جرت أحداث في جمهورية كيبوتشيا الشعبية ذات دلالة كبيرة لذلك البلد . فلأول مرة في تاريخ الشعب الكيبوتشي أجريت انتخابات عامة ، انتخب فيها ممثلون حقيقيون للشعب في الأجهزة المحلية فضلا عن انتخاب أعلى جهاز ممثل للشعب وهو الجمعية الوطنية . وفي أول اجتماع لها وضعت دستوراً ديمقراطياً حقيقياً لجمهورية كيبوتشيا الشعبية جعل الشعب السيد الحقيقي في بلده . وتم اعتماد برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يطبق في المستقبل القريب سوف تجرى بامتثاله عملية تعمير وتنمية للاقتصاد الوطنى ودعم لخدمات التعليم والصحة والثقافة الوطنية . وتأتي هذه الجهود ثماراً ملموسة ، فمنذ اليوم الأول لقيام جمهورية كيبوتشيا

الشعبية وهي تضطلع بسياسة للسلام تخدم التعاون وحسن الجوار في العلاقات مع البلدان المجاورة كما أنها تفي بكل التزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي تتصرف بصورة مستمرة لصالح جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلم واستقرار .

ولا يروق كل هذا الذي حدث القوى الأجنبية المعروفة التي تحاول املاء ارادتها على شعوب جنوب شرقي آسيا ، فهي في مواصلتها لمناوراتها السياسية ومخططاتها وفي اخراج المسرحية تؤدي دورها من خلال اقامة الحكومة الائتلافية المزعومة ، التي تضم فئات غير متجانسة من رجعيي خمير في مشهد من مسرح خيال الظل السياسي الذي يروق لقلوب البعض ، غير انهم لن يتمكنوا من أن يباعدو بين أنفسهم والطابع الاجرامي لجلادى بول بوت ، وأن يخفوا هذه العلاقة وأن يبرروا التدخل المستمر لقوات الرجعية والامبريالية في الشؤون المحلية لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية .

ان مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية ينبغي أن يشغله الممثلون الحقيقيون لشعب كمبوتشيا ، الذين عينتهم حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية والتي تنهض بتنفيذ الارادة الحقيقية لشعب كمبوتشيا وتمارس سلطاتها الكاملة على جميع أراضي البلاد .

يؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا كاملا المطالب الواردة في بيان المؤتمر السادس لوزراء خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام في مدينة هوشي منه والذي نص على :

" ينبغي على الأمم المتحدة أن تطرد طغمة بول بوت وعملاءها المتستربين وأن تعطي مقعد كمبوتشيا الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا " .

وفي ضوء ما سبق ، سوف يصوت وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لصالح التعديل الذي تقدم به عدد من البلدان في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد غارسيا مورينو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : توصي لجنة وثائق التفويض الجمعية العامة في الوثيقة A/37/543 المعروضة علينا الآن بقبول وثائق تفويض الوفود المذكورة هنا ، وبين هؤلاء ممثلون لكمبوتشيا الديمقراطية . ويشعر وفدى دائما بأن صلاحية لجنة وثائق التفويض هي التحقق مما اذا كانت وثائق التفويض المقدمة من الوفود متمشية مع القاعدة ٢٧ من قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة من عدمه - ولذلك ، فان مهمة هذه اللجنة هي مهمة فنية وقانونية وتلتزم فيها بمبدأى الموضوعية والحيادة . وتمشيا مع هذا الرأى ، فان وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية قد نظرت فيها اللجنة ووجدت أنها سليمة . ومن ثم ، يؤيد وفد بلادى توصيات لجنة وثائق التفويض ويعارض التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

ان المجتمع الدولى لم يألو جهدا في التوصل الى ايجاد حل سلمى ودائىم لاجلال السلم والاستقرار والرخاء في جنوب شرقي آسيا . وهذا الحل ينبغي أن يستند الى المبادئ الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وقد تحدثت الجمعية العامة كثيرا في هذا الشأن لاسيما فيما يتعلق باحترام سيادة واستقلال وسلامة اراضي كل الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، واحترام حق تقرير مصير الشعوب والتسوية السلمية للمنازعات . وفي الحالة الخاصة بكمبوتشيا طالبت الجمعية بأن تنسحب من أراضيها كل القوات الاجنبية .

ان التصويت ضد وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية سوف يضيء صبغة من الشرعية على عدوان وغزو رفضهما وفدى كما رفضتهما بلدان أخرى ولهذا السبب فان وفدى سوف يصوت لصالح اعتماد تقرير لجنة وثائق التفويض ، ومن ثم ، فاننا نبقى على المبادئ الأساسية التي يستند اليها ميثاق الأمم المتحدة .

السيد كاماندا و كاماندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كلما اقتربنا

من القرن الحادى والعشرين كلما وضح - كما ورد على لسان أحد المفكرين المعاصرين - اننا نقرب من الصفر الثالث لعام ٢٠٠٠ ، وبذلك تؤكد ثلاث مرات على أننا لم نفعّل شيئا . ان الكلمات والأفكار والفلسفات السياسية التي يستمع اليها المرء في العالم بيد وأنها تخلق ستارا حاجزا بين العالم وأنفسنا ، فلم نعد نعرف ما الذي يحل بنا ، ولم نعد نعرف كيف نرى أو ندرك أو نفهم ، وكيف نؤمن وبمن ، وفوق كل هذا ، لا نعرف ما عسانا أن نقوم به .

وصحيح أيضا اننا كلما اقتربنا من عام ٢٠٠٠ كلما بدأ أن الاصفار الثلاثة في القرن القادم ترمز الى ميلاد مستقبل جديد . ولهذا السبب فاننا نعتد على مبادئ الميثاق لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت خلال الألف الثانية .

وفيما يتعلق بوثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الشعبية فقد دأبت الجمعية العامة على مناقشة هذه المسألة منذ الدورة العادية الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩ . ومنذ تلك الدورة حتى

الدورة السادسة والثلاثين كانت لجنة وثائق التفويض توصي دائما بصحة وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية وكانت الجمعية توافق دائما على تلك التوصية . ان كمبوتشيا الديمقراطية دولة عضو في الأمم المتحدة ، واليوم ، وكما حدث في الماضي ، بعد أن استمعنا بعناية الى كل البيانات التي تم الادلاء بها ، فأنني لا أعتقد اني استمعت الى حجة واحدة سليمة ومقنعة - سواء من الناحية القانونية أو الناحية السياسية - لحرمان ذلك البلد من حقه في أن يحتل مقعده في الأمم المتحدة .

ان كل حكومة يمكنها بالتأكيد في أي وقت أن تواجه مشكلة داخلية أو أخرى . وكمبوتشيا الديمقراطية ليست فريدة في هذه الناحية ، بيد أن هذا لا يمكن أن يكون سببا وجيها للاطاحة بتلك الحكومة عن طريق التدخل العسكري الأجنبي أو بحرمانها من حقها في عضوية هذه المنظمة ، وبالتالي ، فاننا نود أن نهنيء لجنة وثائق التفويض على استمرارها في الالتزام بهذا التقليد الحكيم وعلى توصيتها كما وردت في الفترة ٢٥ من الوثيقة A/37/543 التي تتمشي مع المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

ان رفض قبول وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية سوف يبلغ في الحقيقة حد اضعاف الصبغة القانونية والشرعية على تدخل أجنبي ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، دفع به نظام بنوم بنه وجيشه البالغ ٢٠٠ . ورفض أوراق وثائق كمبوتشيا الديمقراطية سوف يكون متعارضا مع القرارات السابقة التي اتخذتها هذه الجمعية ، رغم اننا نصرف أن الاسباب الرئيسية التي استرشدت بها الجمعية في قراراتها السابقة ما زالت قائمة . وبالتالي ليس هناك من سبب لتغيير تلك القرارات . ان المسألة تتعلق باعادة تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما مبادئ عدم استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سلامة الاراضي والاستقلال السياسي - وانني أؤكد على " الاستقلال السياسي " - والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها . ان ما تعرضت له كمبوتشيا الديمقراطية من غزو وعد وان يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن لأحد أن يلحق كارثة بنفسه ليطالب بحق . واذا قبلت مثل هذه الانتهاكات للميثاق هنا فلن نشعر أية دولة بالأمان ، لا سيما الدول

الصغيرة والضعيفة والمتوسطة الحجم . وسوف يمثل هذا بداية لاضفاء الصبغة المؤسسية على عدم الأمن وعلى حق الأقوى في العلاقات بين الشعوب والدول ، وهو حق اعتقد أنه قد انتهى عصره .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فان وفد زائير سوف يصوت لصالح توصية لجنة وثائق التفويض . ونود أن نحبي هنا تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة سمو الأمير نوردوم سيهانوك ، وهو شخصية سياسية مرموقة وبحظى بالاحترام الدولي ، وبطالاً مغواراً في حركة عدم الانحياز .

السيد كوه (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كواحد من اصدقائكم والمعجبين بكم في هذه الجمعية ، سيدى الرئيس ، أود أن أعرب عن سعادتى الشخصية الغامرة بتوليكم هذا المنصب السامي واتمنى لكم مهمة ناجحة كرئيس للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

انني أود أن اخص في لحظات المناقشة حول وثائق تفويض كمبوتشيا ، بالنيابة عن وفود رابطة بلدان أم جنوب شرقي آسيا .

وأود أن أبدأ بطرح سؤال : هل وثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية تتمشى مع المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ؟ وفقاً للتقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/37/543 فان وثائق تفويض وفد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية تتمشى مع المادة ٢٧ .

ومع ذلك ، فان أماننا مشروع تعديل ورد في الوثيقة A/37/L.8 ويطلب هذا التعديل من الجمعية ألا توافق على وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . ما هى الأسباب التي يركز عليها متدمو هذا التعديل الوارد في هذه الوثيقة A/37/L.8 ومن أيدهم ؟ ان مقدمي هذا التعديل الوارد في هذه الوثيقة ومؤيديهم قد أوردوا أربعة أسباب لذلك .

اسمحوا لي أن أبيّن الأسباب الأربعة التي أوردتها مقدّم هذا التعديل ومؤيد وهم، وأن أرد باختصار على كل من هذه الأسباب الأربعة .

أولا ، لقد قيل أن على هذه الجمعية ألا توافق على وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، لأن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية أطاح بها شعب هذا البلد ، واجابتي على هذا الادعاء الأول هي أنه على سبيل التسجيل التاريخي ، ليس من الصحيح أن حكومة كمبوتشيا أطاح بها شعبها . ان الحقيقة التاريخية هي انه في ٢٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ غزا كمبوتشيا ما يزيد على ١٠٠ . . . من القوات الفيتنامية . وهذا الغزو المسلح الواسع النطاق اضطر حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الى اخلاء العاصمة ونقل مقارمتها للقوات الغازية الى الريف .

وفي الشهور الأخيرة حدث تطور بالغ الأهمية فيما يتعلق بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية، والحقيقة البهامة هي أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية توسعت لتصبح حكومة ائتلافية تضم جميع العناصر الوطنية التي تقاوم احتلال فييت نام لأراضيها . هذه الحكومة الائتلافية تضم الان الأمير نوردم سيهانوك واتباعه وجبهة التحرير الوطني لشعب الخمير تحت زعامة قائدها رئيس الوزراء سون سان .

ان متدمي التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 فكّرنا في تجاهل الحكومة الائتلافية باعتبار أن هذه الحكومة تطور لا قيمة له في الوقت الحاضر . وهذا غير صحيح . ان تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية كان نقطة تحول في نضال شعب كمبوديا من أجل استعادة بلده لسيادته واستقلاله ، ومن أجل تخليص بلده من القوات المحتلة . ان الأمير نوردم سيهانوك ليس موقرا في بلاده فقط ولكنه رجل يحظى باحترام المجتمع الدولي . ورئيس الوزراء سون سان معروف لشعبه بصفته رجلا ذا كفاءة واقتدار . ونحن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على ثقة من أن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية سوف تتحمل عبء نضال شعب كمبوتشيا ضد الاحتلال الأجنبي لبلاده ، وستوسع دعمها لهذا النضال .

والسبب الثاني الذي استند اليه مقدمو التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 والذي علم أساسه حثوا الجمعية العامة على ألا توافق على وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، هو أنه توجد حكومة أخرى ، هي حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي لها الحق في مقعد في الأمم المتحدة . انهم يدعون أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تسيطر بالفعل على كل أراضي كمبوتشيا . ويدعون أيضا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تحسنت في المناطق التي يسيطر عليها نظام بنوم بنه .

وتبل كل شيء ، ليس صحيحا أن جميع أراضي كمبوتشيا واقعة تحت سيطرة نظام بنوم بنه . لأن الأمير نوردم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية أخطرنا صباح اليوم أن القوات الوطنية تخوض نضالها المسلح ضد قبيلت نام في مناطق عديدة مختلفة من البلاد .

ثانيا ، حتى ولو كان صحيحا أن نظام بنوم بنه يسيطر على أراضي أكثر من تلك التي تسيطر عليها قوات المقاومة ، فإن القاعدة العامة في القانون الدولي الخاصة بالاعتراف بحكومة ما اذا كانت تسيطر بالفعل على أراضي ، لا يمكن تطبيقها عندما يكون هذا البلد واقعا تحت الاحتلال العسكري الأجنبي . انني أذكر هذه الجمعية بأنه اثناء الحرب العالمية الثانية كان العديد من بلدان غرب اوربا محتلا من المانيا النازية ، وحكومات هذه البلدان هربت الى الخارج وتشكلت في المنفى . ورغم ان حكومات المنفى لم تكن تسيطر بالفعل على أراضيها ، فإن العالم أجمع اعترف بها .

والنقطة الثالثة ، وهي أن هذه المناطق من كمبوتشيا التي يسيطر عليها نظام هنغ سامرين قد تحسنت ظروفها الاجتماعية والاقتصادية . واجابتي على هذه النقطة من شقين . أولا ، أن اغلب هذا التحسن المزعوم راجع الى الجهود الانسانية الدولية . وتذكر الجمعية انه خلال السنتين الماضيتين وجه المجتمع الدولي عوننا ومساعدة تزيد قيمتها على ٥٠٠ مليون دولار لانقاذ شعب كمبوتشيا من المجاعة والمرض وغير ذلك من أشكال الحرمان . فاذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأجزاء من أراضي كمبوتشيا الواقعة تحت احتلال نظام هنغ سامرين قد تحسنت ، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى الجهود الانسانية الدولية .

وفضلاً عن ذلك ، سواء تحسنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق أم لا ، فإن هذا ليس معياراً له صلة بالموضوع . ودعونا نأخذ على سبيل المثال القياس التالي : ان حكومة إسرائيل تدّعي من وقت لآخر أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة أفضل اليوم مما كانت عليه قبل الاحتلال الإسرائيلي لها . ولكن ، وبالتأكيد اذا كان السكان في الأراضي العربية المحتلة اليوم أفضل مما كانوا عليه من قبل فلا يمكن بأي حال ان يبرر ذلك احتلال إسرائيل لتلك الأراضي . وبالمثل فسواء تحسنت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تحتلها فييت نام أم لا ، فهذا أمر لا صلة له بالموضوع .

ان السبب الثالث الذي استند اليه مقدمو التعديل وحثوا الجمعية العامة ، على أساسه ، على عدم قبول وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، هو أن الانتهاكات الواسعة للحقوق الانسانية لشعب الخمير التي ارتكبتها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية بين ١٩٧٥ و١٩٧٨ ، تجعل هذه الحكومة غير مؤهلة لتمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة . ان اجابتي على هذا الادعاء هي كما يلي : أولاً ، ان هذا ليس واحداً من المعايير التي تقرر الأمم المتحدة على اساسها قبول أو رفض وثائق تفويض وفد ما .

في تاريخ هذه المنظمة الذي استمر ٣٧ عاماً فإن الأمم المتحدة لم تقرر قط في أية مناسبة رفض وثائق تفويض وفد من الوفود على أساس أن الحكومة التي أصدرتها قد ارتكبت انتهاكات صارخة كبيرة لحقوق الإنسان لشعبها . لا يوجد مثل هذا المعيار في الميثاق ، ولا في النظام الداخلي ولا في الولاية القانونية لهذه المنظمة . وإذا كانت هذه المنظمة ستقر قاعدة جديدة ، وهي أننا لن نقبل وثائق تفويض وفد من الوفود ما لم تكن السلطة المصدرة لهذه الوثائق لها سجل مرض في حقوق الإنسان ، فدعونا نعتمد هذه القاعدة ونطبقها من الآن فصاعداً . ولا يوجد سبب يجعلنا نقر هذه القاعدة ونطبقها على حالة حكومة كانت ضحية للعدوان الأجنبي المسلح . فضلاً عن ذلك فإننا يجب أن نشك في إخلاص هؤلاء الذين قدموا هذه الحجة . لأن التاريخ يقول لنا انه في أيلول /سبتمبر عام ١٩٧٨ ، عندما اقترحت المملكة المتحدة قراراً في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، مطالبة بالتحقيق في انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان في كمبوتشيا ، كانت البلدان الثلاثة الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان التي صوتت ضد هذا القرار هي التي تحدثنا اليوم ألا نقبل وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وهذا يوضح ان احترام حقوق الإنسان بالنسبة لها مجرد سلاح سياسي مناسب يستخدم ضد خصومها . وإلا كيف يمكن التوفيق بين موقفها قبل غزو فييت نام لكمبوتشيا بثلاثة شهور وموقفها بعد ذلك بثلاثة شهور ؟

والسبب الأخير الذي استند اليه مقدمو التعديل في الوثيقة A/37/L.8 وطالبوا على أساسه هذه الجمعية ألا تقبل وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، هو أن التمثيل المستمر لكمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة سوف يقوض جهود بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ليجاد حل سياسي للصراع الدائر في كمبوتشيا . وانني أود أن أوضح أنه في رأي البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ليس هذا هو الحال . ان البلدان الأعضاء في هذه الرابطة ترجو بالحوار الدائر الذي بدأناه مع فييت نام . ونأمل أن يبدى اصدقاؤنا في فييت نام في الحوار التالي ، موقفاً مواتياً ورغبة حقيقية في التفاوض بشأن تسوية سياسية للنزاع في كمبوتشيا .

ونحن بلدان هذه الرابطة نشعر انه من الضروري بالنسبة لنا أن نبقي على تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة للأسباب التالية :

إذا كانت كمبوتشيا الديمقراطية ستفسد مقعدها في الأمم المتحدة ، فإن ذلك سيعني أن سياسة فييت نام لفرض الأمر الواقع بالقوة قد سادت . وإذا سادت هذه السياسة ، فمن الواضح أن فييت نام لن يكون لديها أي حافز يجعلها تتفاوض مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل حل النزاع في كمبوتشيا . ويجب علينا أن نواصل الحفاظ على مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة من أجل ممارسة الضغط السياسي على فييت نام ولكي نعطيها حافزا لكي تأتي إلى طاولة المفاوضات وتتفاوض بشأن حل مقبول للنزاع في كمبوتشيا . ولهذا السبب فإن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترى أن استمرار تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة سوف لا يقوض بأية حال من الأحوال جهود بلدان منطقتنا لإيجاد حل سياسي مقبول للنزاع الدائر في كمبوتشيا . بل على العكس نعتقد انه عنصر من أهم عناصر تلك الاستراتيجية .

وأود أن أنهي كلمتي قائلاً أن موضوع وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية له بطبيعة الحال أهميته التي يستحقها بكل جدارة . ولكنه مهم أيضا بسبب القضية التي يمثلها . وأود أن أوضح ما اعتبره القضية التي ينطوي عليها .

إن الدفاع عن حق كمبوتشيا الديمقراطية في الاحتفاظ بمقعدها لدى الأمم المتحدة قد أصبح لنا حد مشترك مع الدفاع عن بعض المبادئ الأساسية في الميثاق ، وكذلك مع دفاعنا عن حق بلد صغير في أن يحافظ على استقلاله وسيادته ووحدته الإقليمية . وأصبح أيضا يمثل الدفاع عن مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وأصبح يمثل حق البلدان الصغيرة في أن تعيش في حرية وكرامة ، بعيدا عن أي قسراً أو عدوان يمارسه جيرانهم الأقوياء عسكرياً . ولهذا الأسباب أناشد هذه الجمعية أن تقوم بتأييدنا نحن وفود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وذلك بالتصويت ضد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، أود باسم المجموعة

العربية وبعد الاطلاع على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة رقم A/37/543 بتاريخ ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، الذي تضمن التوصية بالموافقة على قبول وثائق تفويض عدد من الدول من بينها وثائق تفويض الوفد الاسرائيلي ، أود أن أسجل تحفظ الوفود العربية وعدد كبير من الوفود

على قبول أوراق اعتماد وفد الكيان الصهيوني ، وعندما نقوم بذلك فاننا نقوم به في اطار ميثاق الأمم المتحدة واحتراماً لمبادئها .
ان هذا الكيان المصطنع الذي هو ثمرة قرار خاطئ من الأمم المتحدة لم يقم في يوم من الأيام باحترام أى قرار من قرارات الأمم المتحدة ولم يلتزم بأى سلوك دولي ولم يحترم أى حق من حقوق الانسان .

بل ان سجل هذا الكيان الصهيوني منذ انشائه وقبل ذلك ، هو سجل للارهاب ، والقتل والتوسع ، وانتهاك لكل المبادئ والقيم ، والأخلاق الدولية ، ولم يشهد التاريخ اطلاقاً ، سجلاً حافلاً بالاستهتار والتنكر والتنصل من كل القيم الانسانية مثل ما يحفل به سجل العصابة الاجرامية النازية ، المسمّاة باسرائيل . وعند ما نقول ذلك ، لا نقوله جزافاً ولا تحايلاً ، ولكننا نقوله ، من واقع سجلات ووثائق الأمم المتحدة ، ونقوله من واقع آلاف البشر الذين سفكت دماؤهم ، وآلاف البشر الذين شردوا من اراضيهم ، وآلاف البشر الذين لا يزالون يعيشون تحت ظل النظام الفاشي الاسرائيلي في الأراضى العربية المحتلة . ان الأسانيد القانونية والأخلاقية تعطينا كافة المبررات لرفض أوراق اعتماد الوفد الصهيوني ، وهي موجودة ولا نستطيع حتى حصرها ولكننا سنكتفي ببعضها :

أولاً ، صدور أوراق اعتماد الوفد الاسرائيلي من القدس التي رفضت الأمم المتحدة اعتبارها عاصمة لاسرائيل .

ثانياً ، ضم القدس الشريف ، واعلانها عاصمة أبدية لاسرائيل ، خلافاً للقانون الدولي ، وقرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، فان الأمم المتحدة ترفض أن تعترف بأن الوفد الاسرائيلي يمثل سكان القدس .

ثالثاً ، ضم جزء من أراضى دولة عضو فى الأمم المتحدة بالقوة ، وهي الجولان السورية ، خلافاً للقانون الدولي ، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ولذا فان الأمم المتحدة ترفض أن تعترف بأن الوفد الاسرائيلي يمثل سكان الجولان العرب .

رابعاً ، اعتمدت الجمعية العامة القرار (د ل ط - ١ / ٩) في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، الذى تعلن فيه أن سجل اسرائيل واجراءاتها ، تؤكد أنها ليست دولة عضواً محبة للسلم ، وأنها لم تتف بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق .

خامساً ، تنكّر اسرائيل الكامل للشروط التي قبلت بموجبها عضواً فى الأمم المتحدة فى القرار ٢٧٣ (د - ٣) فى ١١ أيار / مايو ١٩٤٩ .

سادساً ، رفض اسرائيل تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية فلسطين وجوانبها ، خلافاً للمادة ٢٥ من الميثاق .

سابعاً، رفض إسرائيل تطبيق قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين وجوانبها، خلافاً للطادة ٢٥ من الميثاق.

ثامناً، عدم تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢) الصادر في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، الذي يطالبها بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية، مخالفة بذلك تعهداتها والتزاماتها بموجب الطادتين ٢٤ و ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

تاسعاً، ارتكابها لجريمة الإبادة الجماعية ضد المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان. عاشرًا، اعتناق إسرائيل نظرية عنصرية قائمة على عنصرية فاشية، وأكدت الأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٣٧٩ (د-٣٠) في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، على أن الصهيونية تعتبر شكلاً من أشكال التمييز العنصري.

حادي عشر، انتهاك إسرائيل المستمر والصارخ لحقوق الإنسان في الأراضي العربية، وفلسطين المحتلة، ومن هذه الانتهاكات الاجراءات القمعية والممارسات والتدابير الادارية والتشريعية، بما فيها انشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، والمصادرة ونقل سكان غرباء اليها، وتسليم الأسلحة للمستوطنين الجدد الغرباء، لا ارتكاب أعمال العنف ضد السكان العرب الأصليين واجلائهم، وتشريدهم ومصادرة ونزع أملاكهم، وفرض العقوبات الجماعية ضدهم، وتعذيبهم، والتعرض لحرياتهم، وممارساتهم الدينية، ونهب ممتلكاتهم، واستغلال ثرواتهم الطبيعية والاستيلاء عليها كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

ان جميع هذه الممارسات تعتبر انتهاكا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وللقانون الدولي. ثاني عشر، انتهاج دولة الكيان الصهيوني سياسة عدوانية توسعية اريهابية مستمرة ومنتظمة، مرة بحجة الأمن، وأخرى باسم الحق الديني، واستيلائها على الأراضي العربية عن طريق استعمال القوة، وهو مبدأ مرفوض في العلاقات الدولية، وترفضه الأمم المتحدة. ان هذا الكيان، لم يكتف بممارساته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، بل امتد عدوانه الى دول عربية مجاورة، كعدوانه على المفاعل الذري العراقي في بغداد، واعتداءاته المستمرة على سيادة لبنان، وسلامته اراضيه، وقيامه بغزوه، واحتلال جزء من اراضيه وعاصمته، وتدمير لمدينة وقراه، وذبج سكانه المدنيين.

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

وارتكابه لعطيات الابداء الجماعية للسكان المدنيين من الفلسطينيين ، وذلك سعيا وراء تصفية قضية فلسطين عن طريق التصفية الجسدية للشعب الفلسطيني بأسره . بغض النظر عن كون الضحايا أطفالا أو نساء أو شيوخا . ان من يقود ذلك العمل عصابة من الارهابيين والسفاحين ، وعلى رأسهم الارهابيون بيغن وشارون وشامير ، وكلهم لهم سجل حافل بالارهاب وسفك الدماء . ولعله من السخرية أن الارهابي بيغن ، رئيس العصابة التي ارتكبت مذابح دير ياسين ، والذي قام بنفسه بذبح الأطفال ، يمنح جائزة نوبل للسلام . ان حصوله على مثل هذه الجائزة يجعل منها جائزة للارهاب والقتل ، ولا يشرف الحاصلين عليها ان يكون بيغن من بينهم . وان ميررات سحب هذه الجائزة منه ، بعد ارتكابه مذابح جديدة في مخيمات صبرا وشاتيلا ، أمر ضروري اذا أريد أن تحترم مثل هذه الجائزة .

ان سجل الجرائم التي ارتكبتها العصابة الصهيونية النازية الفاشية ضد الأمم المتحدة تعدت انتهاكها للميثاق، وتحدى قرارات المنظمة الدولية ، الى قتل وسفك دماء موظفي المنظمة الدولية . ان قيام اسحاق شامير وزير خارجية الكيان الصهيوني شخصيا بقتل الكونت برنادوت ممثل الأمم المتحدة المكلف بتنفيذ قرار الجمعية العامة ، الخاص بالتقسيم ، ما هو الا احدى هذه الجرائم .

ان هذه الانتهاكات المستمرة للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ما كانت لتستمر لولا الدعم غير المحدود الذي يحصل عليه هذا الكيان الصهيوني من دولة كبرى عضو دائم في مجلس الأمن ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي اعتقادنا أن السياسة الأمريكية المعادية احد اسبابها أن المجتمع الأمريكي هو ضحية مثل العرب للصهيونية العالمية ، وتتدخل المنظمات الصهيونية في الحياة السياسية الأمريكية عن طريق اللوبي الصهيوني ، الذي يستعمل جميع الوسائل غير الأخلاقية للسيطرة والضغط على صانعي القرارات الأمريكية وتوجيههم لخدمة مصالح الكيان الصهيوني ، حتى ولو كانت تتعارض مع مصالح المجتمع الأمريكي نفسه . ويكفي دليلا على ذلك ان الادارة الأمريكية أصبحت تضع الكيان الصهيوني في كفة ومقبة العالم بأجمعه في كفة أخرى .

ان الارهاب الذي يمارسه اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وسيطرة هذا اللوبي الرهيب على وسائل الاعلام ، قد أصبح يمثل خطرا حقيقيا على حرية المواطن الأمريكي نفسه ، وعلى حقوق الانسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تمثل هذا الارهاب وهذا الاضطراب في حملات تشويه تهدف الى اسكات أى صوت داخل المجتمع الأمريكي ، ولقد راح ضحية هذا الاضطراب اناس شرفاء حاولوا الدفاع عن بلدهم وعن شعبهم ، وأذكر منهم نائب الرئيس السابق اخيو والجنرال براون ، رئيس الأركان المشتركة السابق ، والسيناتور فولبرايت ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق بالكونغرس والآلاف غيرهم من المواطنين الأمريكيين الشرفاء . وللأسف ان الارهاب الصهيوني يستخدم نظرية بلو عليها الزمن ، وهو ما يطلقون عليه (الاسامية) . ونحن كعرب ننتمي الى الجنس السامي ، أقدر من غيرنا على فهم ذلك ، ونرى أن الوقت قد حان أن يضع العالم حدا لهذا الارهاب ، وأن يعرف الاسامية ، لأنها هي نفس السياسة التي تمارسها اسرائيل في ارهاب الشعب الفلسطيني والشعب الأمريكي . وقد حان الوقت

أن يقوم المجتمع الدولي سواء خلال الجمعية العامة ، أو لجنة حقوق الانسان ، أو محكمة العدل الدولية باصدار تشريع يحرم على الصهاينة استخدام تلك الحجة أو الذريعة لارهاب الشعوب . ان ارتكاب الصهاينة مذابحهم الجماعية ضد الشعب الفلسطيني السامي يفقدهم أى شرعية في التحدث باسم السامية ، بل وجعلهم في صف النازية والفاشية . لقد شهد العالم خلال الأيام الماضية حملة شعواء ، تؤكد أن الادارة الامريكية ستعده للتضحية بالعالم بأسره والامم المتحدة ، والمبادئ العظيمة الواردة في الميثاق ، في سبيل الدفاع عن سياسة العدوان والتوسع ، انها بحق سياسة خاطئة غير اخلاقية وغير عادلة ، ولا تؤهل الادارة الامريكية بأن تكون حكما في النزاع العربي الاسرائيلي كما تدعي ، لأنها منحازة .

عندما ندين الكيان الصهيوني وسياسة الدعم الامريكي ، لا نقصد ادانة الشعب الامريكي الذي قاد ثورة رائدة من أجل الحرية وحقوق الانسان وتقرير المصير ، ولكن للأسف ، وبكل أسف ، فان ادارته وخاصة الحالية ، أصبحت غير قادرة على السير وفق هذه المبادئ .

لقد شهدنا جميعا حالة من الهستيريا وردود الفعل غير المتزنة من قبل مسؤولين في الادارة الامريكية ، فيط يخص رفض أوراق اعتماد الوفد الاسرائيلي ، ورأينا التهديد والتخويف والابتزاز حتى لكأن الولايات المتحدة الامريكية أصبحت حقيقة تابعة للكيان الصهيوني ، ولا يمكن ان يكون ذلك الا اهانة للشعب الامريكي العظيم .

تحدث مسؤولون في الادارة الامريكية في تبريرهم لهذا الموقف بأنهم يؤمنون بعالمية المنظمة ، وحق كل الشعوب في أن تمثل فيها ، ونريد أن نسأل الادارة الامريكية ، أليس الشعب الفلسطيني بشعب مثل بقية الشعوب ؟ أليس من حقه أن يكون عضوا في الأمم المتحدة ؟ وكيف يمكن ، وبأى منطق وبأى حق ، أن تتواجد عصابة في الأمم المتحدة تحتل فلسطين ، ولا يكون للشعب الفلسطيني الحق في ذلك ؟ هل هذه هي عالمية المنظمة ؟ ان الادارة الامريكية آخر من يتحدث عن عالمية المنظمة ، وهي التي منعت طوال ربع قرن ربع سكان العالم ، الصين الشعبية ، من أن تتمكن من احتلال مقعدها كعضو في الأمم المتحدة . وهذا هو منطق عالمية المنظمة .

ان تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الأمم المتحدة وقطع مساهماتها عن الأمم المتحدة ، جاء دليلا ليؤكد صحة تنبؤات الأمين العام في تقريره ، وانه لدليل آخر لاعادة النظر في الميثاق ، ان لا يمكن أن تقبل الأسرة الدولية العيش في ظل التهديدات والابتزاز ، وانا كانت الأمم المتحدة لا يمكن أن تعيش الا بوجود دولة ما ، فانه من الأفضل أن تموت ، خيرا من بقائها تحت التهديد والابتزاز .

لقد حان الأوان للنظر بجدية في وضع أي عضو يثبت انه غير محب للسلام ، وعلينا ان نقوم بعمل جدى في أن نعيد النظر في وضع كل عضولا يحترم الميثاق ، ولا ينفذ الالتزامات التي أخذها على نفسه بحكم هذا الميثاق .
وانه نظرا للطابع العدواني والعنصرى والتوسعي للكيان الصهيوني ، فان الوقت قد حان لطرده من هذه المنظمة .

في هذه المرحلة ، أود باسم المجموعة العربية أن أسجل تحفظنا على أوراق اعتماد وفد الكيان الصهيوني ، وأن هذا التحفظ لا يعني بأى حال من الاحوال تغيير موقفنا الثابت من قضية فلسطين والشرق الأوسط أو اتخاذ أى اجراءات أخرى مناسبة نراها مستقبلا .
اننا سنراقب عن كثب مسلك الكيان الصهيوني ، ونعتبر أن هذا التحفظ بمثابة توجيه انذار له ، فاذا استمر في احتلال لبنان والأراضي العربية الأخرى المحتلة ورفض تمكين الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق أرضه ، وفضا لقرارات الأمم المتحدة ، يصبح لزاما مستقبلا اتخاذ اجراء حاسم بطرده من الأمم المتحدة ، وستقوم المجموعة العربية بالتقدم اليكم مستقبلا بطرح هذا الموضوع اذا رأيت ذلك .
نتيجة لما ذكرته من الممارسات الاسرائيلية ، فان عددا من الوفود تضامنت مع المجموعة العربية وسجلت تحفظها الكتابي على أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي ، وورد هذا التحفظ في الوثيقة A/37/563 ، الموجهة لرئيس الجمعية العامة . ويطلب لي في الوقت الذى أذكر فيه أسماء تلك الدول أن أناشد غيرها بالقيام أيضا بهذا التحفظ الجماعي لأوراق الاعتماد . وهذه الدول هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، زامبيا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غينيا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، الكويت ، لاوس ،

مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، النيجر ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية .

السيد رايتافيك (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لأسباب

تتعلق أساسا بصعاب الاتصال بين بلادي ونيويورك ، فان وفد بلادي لم يتمكن من
أن ينضم في الوقت المناسب الى الوثيقة A/37/563 المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر
١٩٨٢ ، والتي تتضمن تحفظات تقدم بها أصلا ٣٤ وفدا فيما يتعلق بتفويض
ممثلي اسرائيل .

ولكن ايماننا منا بالسياسة الثابتة التي تتبعها مدغشقر فيما يتعلق بالموقف في
الشرق الأوسط وبمسألة فلسطين ، يصرح وفد بلادي ، باسم حكومته ، انه في ضوء الوضع
الحالي سيضم صوته الى التحفظات التسعة التي تقدمت بها ٣٤ دولة من الدول الأعضاء
ولا يمكننا في الواقع أن نقبل في الأمم المتحدة وجود دولة عضو تنتهك متعمدة بصورة
صارخة ومستمرة ، مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وتهزأ بكل القرارات
التي اعتمدها المجتمع الدولي بشأن قضية الشرق الأوسط وفلسطين بالرغم من أن الأمم
المتحدة هي التي أوجدتها وقبلتها كعضو في هذا المجتمع الدولي .

وفي ذلك الاطار المحدد بالذات ، شارك وفد بلادي مع غيره من الوفود ،
في تقديم مشروع القرار ES-9/1 الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية
الطارئة التاسعة التي انعقدت في شباط / فبراير من هذا العام . وترد الاشارة الى
هذا القرار في الفقرتين ٣ و ٥ من الوثيقة A/37/563 .

وبالمثل ، فاننا قد ندنا على مستويات مختلفة ، وفي ظروف عديدة ، بالضم
غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وعدم التزام
اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

وأخيرا يذكر وفد بلادي أنه في التاسع عشر من شهر ايلول / سبتمبر الماضي ، بعث
رئيس المدغشقر برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة نشرت في الوثيقة A/37/465 يدين

فيها بدون تحفظ الابداء الجماعية التي ارتكبت في بيروت ، والدور الذي لعبته زمرة بيغن وشارون ، مطالبا بتشكيل محكمة دولية ، على غرار محكمة نورمبرغ ، لمحاكمة المسؤولين عن هذه الابداء الجماعية .

ان ما قلته لا يعتبر جدلا ، بل انه يعكس تمسكنا بالميثاق نسا وروحا ، ورغبتنا في أن نرى هذه المنظمة ، وبالأخص مقرراتها تلقى الاحترام الواجب ، وهو يعكس كذلك التزامنا بقضية الشعب الفلسطيني ، وتضامنا مع الشعوب والبلدان العربية التي تتعرض للارهاب والعدوان وضم الأراضي من قبل الصهيونية .

السيد رجائي (ايران) :

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم ، الله يعلمهم ، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون " سورة الانفال : (الآية : ٦٠) في هذه الآية يطلب الله تعالى من جميع المسلمين أو في واقع الأمر من كل المؤمنين بالحق والعدل أن يقفوا ضد الجبروت وضد العدوان وضد الظلم . هذا هو أمر الله . واليوم ، كما أفهم هو يوم بالغ الأهمية لأنه للمرة الأولى منذ خمسة وثلاثين عاما سوف نتخذ قرارا خطيرا . هناك العديد من الذرائع وهناك المشاكل المتعددة . وعلى البعض أن يتشاور مع سفارته . وهذا أمر صائب نؤمن به ، إلا اننا نؤمن كذلك بأن مبادئ الايمان توضح الطريق المستقيم . فلا مجال على الاطلاق للتردد ، لأننا لانستطيع أن نتجاهل تعاليم الله . وآمل أن يكون بمقدورنا ألا نتجاهلها .

لقد أوضح وفد بلادي في مناسبات سابقة موقفه بشأن مسألة وثائق تفويض اسرائيل في الجمعية العامة . فعلنا هذا في هذه الدورة وفي غيرها من الدورات . ونحن نأسف لأن الدول الاسلامية لم تتوصل هذا العام الى موقف موحد بشأن هذه القضية ونتج عن ذلك أنها قررت ببساطة أن توضح تحفظاتها فيما يختص بهذا الموضوع . ونحن كذلك نوضح ونعبر عن تحفظاتنا التي تعني ببساطة أننا لا نوافق ولا نعتقد بأن دولة زائفة غير شرعية يجب أن تكون هنا . اننا نعرف جميع الحلول التوفيقية وجميع أنماط الدبلوماسية ، ولكن رغم ذلك كله نعتقد أن تزويرا صارخا وظلما استمر خمسة وثلاثين عاما يتعين ألا يسمح به بعد ذلك .

وتأمل بعض الوفود مع مقدم العام المقبل انه سوف تظهر قاعدة أكثر قوة من أجل الوصول الى توافق آراء حول هذا الموضوع . ونحن نعتقد عكس ذلك . اننا نعتقد انه سيحدث المزيد من النكسات والمفاوضات والضعف في العام القادم . وعدد هؤلاء الذين يؤيدون القضية سوف يقل بدرجة كبيرة ، بل وربما حدث ما هو أسوأ من ذلك . ونعتقد أن مثل هذه الدعاوى ليست مفيدة للقضية بل انها بالأحرى تتيح وقتا كافيا لمزيد من الكوارث .

لقد استمعنا في غضون الأيام القلائل الماضية الى اشارات بشأن الاعتراف بإسرائيل من قبل بعض البلدان . دعونا نقول بعض ما يسمى بالبلدان الاسلامية . ورغم أن ذلك لم ينفذ بصفة رسمية بعد الا انه يبدو أن الاتجاه الراهن ماض في طريقه بشأن الاعتراف بإسرائيل من مجموعة من الدول العربية - اعترفت بالفعل واحدة منها - انه ليس ببعيد وكلها مسألة وقت .

وهكذا فان مسألة وثائق تفويض اسرائيل قد تصبح غير ذات موضوع في العام القادم . ويتعين عدم السماح بذلك . ويجب على هؤلاء الذين يؤمنون بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف أن يناهضوا أية محاولة للمساس بهذه الحقوق ، حتى لو كانت مثل هذه المحاولات تجرى من جانب بعض البلدان الاسلامية . ويجب ألا يسمح لأحد بأن يخمد جذوة القضية الفلسطينية ، خاصة وأن هذه القضية ليست قضية وطنية ، بل هي قضية دينية . وهي ليست ببساطة قضية عربية ، وليست أمرا يتعلق باللغة بل انها مسألة دينية محضة .

ومما يؤسف له أن بعض الدول قد انطلت عليها الخدعة الامريكية التي تقوّل بأن الولايات المتحدة سوف تنسحب من الجمعية العامة . اننا لا نعتقد أن الولايات المتحدة سوف تنفذ هذا التهديد . وحتى لو نفذته ، فاننا نعتقد أن عددا قليلا من البلدان الاسلامية يمكن أن يواجه التحدي وأن يعوض العجز الذي قد يجره على الأمم المتحدة انسحاب الشيطان الكبير منها . وبناء على تعليمات من حكومتي ، فان وفد بلادى عليه أن يطرح هنا الفكرة ، وأن يعلن كذلك أننا على استعداد لدفع نصيبنا بل أكثر من نصيبنا . وسوف يقدم مشروع بهذا الصدد الى الأمم الاسلامية الأخرى وآمل أن تؤيدنا . ولقد وجدت التأييد بالفعل من جانب وفد ليبيا .

سوف يكون بياني موجزا للغاية . ولا حاجة بنا الى اللجوء الى الكلمات البلاغية فلقد شبعنا منها .

أما فيما يتعلق بوثائق التفويض الخاصة بإسرائيل ، فإني أود أن أؤكد على أمر يعرفه الجميع معرفة تامة :

أولا ، ان إسرائيل أساسا هي دولة غير شرعية ، انها تزييف من جانب القوى الامبريالية فرض علينا في المنطقة كما فرض على الأمم المتحدة .

ثانيا ، ان إسرائيل قد غيرت بطريقة غير شرعية عاصمتها من تل أبيب إلى القدس ذلك المكان المقدس .

ثالثا ، ان إسرائيل لا تمثل الشعب الذي يقطن الأراضي التي احتلها الصهاينة ثم سميت إسرائيل .

رابعا ، ان منظمة الأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة قررت أن إسرائيل ليست دولة محبة للسلم . وهذا القرار قد اتخذ منذ وقت طويل قبل ارتكاب مذبحه لبنان . ولقد استمعتم الى القصة المؤلمة لاراقة الدماء والمذابح التي وقعت هناك .

خامسا ، ان إسرائيل قد تجاهلت صراحة وبشكل صارخ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة .

ولذلك فنحن نقترح ادخال التعديل التالي على الوثيقة A/37/543 أولا ، حذف النقطة الواردة بعد كلمة " المعنية " في السطر الأخير من الفقرة ١٩ ووضع شولة محلها ، وثانيا ، اضافة عبارة " فيما عدا وثائق تفويض ممثلي إسرائيل " وبذلك يكون النص كالتالي : " تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المعنية ، فيما عدا وثائق تفويض ممثلي إسرائيل " .

لقد قيل لنا ان مشكلة كموتشيا سوف تناقش ويبت فيها أولا ، واذا كانت الجمعية تود أن تتناول التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 أولا ، فان وفدي ليس لديه اعتراض على هذا . ولكنني ، بناء على تعليمات حكومي ، اطلب اجراء تصويت بشأن التعديل الذي قدمته الآن .

وانني أعتقد كذلك أن ممثلي العديد من البلدان هم سادة يتمتعون بالشجاعة واحترام الذات وانني أحترمهم جميعا ، وأعتقد أنه بعد عرض سجل ما ارتكبه اسرائيل خلال العام الماضي ، فان الممثلين الموقرين في موقف يمكنهم من اتخاذ قرار الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد استمعنا الى المتحدث الأخير في المناقشة بشأن هذا الموضوع .

كرئيس للجمعية العامة أود الوقوف على الرأي القانوني للأمانة العامة بشأن الاقتراح الذي تقدم به ممثل ايران الآن .

أدعو السيد ممثل سنغافورة للكلام في نقطة نظام .

السيد كوه (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

استمعنا باهتمام كبير الى البيان الذي أدلى به زميلنا من ايران . وأود أن أوجه الاهتمام الى نقطتين أشار اليهما في بيانه .

الأولى أنه اقترح تعديلا على مشروع القرار المقدم من لجنة وثائق التفويض الى الجمعية العامة . انه تعديل هام وأكون ممثنا لو أمكن تطبيق القاعدة العامة التي تتطلب توزيع التعديلات قبل طرحها على التصويت ، بأربع وعشرين ساعة ، على هذه الحالة ، وآمل أن يتعاون زميلي من ايران مع زملائه الآخرين بقبوله هذا الطلب .

أما النقطة الثانية فهي انه قال انه لن يعترض اذا ما شرعت الجمعية في اتخاذ قرار بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، وبطبيعة الحال بعد أن تتخذ قرارا بشأن التعديل المقترح فلن نتمكن من المضي في التصويت على تقرير لجنة وثائق التفويض حتى يتم توزيع التعديل الايراني ويتم اتخاذ قرار بشأنه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا هو أحد الاسباب التي

حدث بي الى طلب المشورة القانونية من الأمانة .

أدعو السيد ممثل تايلند للكلام في نقطة نظام .

السيد كاسمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني
أطلب توضيحا عن السبب الذي استلزم المشورة القانونية في هذه المرحلة . فاذا كنت
قد فهمت بصورة سليمة ، فأنتم ، سيدي الرئيس ، تشعرون أن المشورة القانونية ضرورية
فيما يتصل بقاعدة مهلة الـ ٢٤ ساعة . ان وفد بلدي لا يؤيد قاعدة الـ ٢٤ ساعة ويرغب
في أن ننتقل الى التصويت على الوثيقة A/37/L.8 حتى نبت فيها بأسرع وقت ممكن . عندئذ
ينبغي أن يتاح لنا الوقت الكافي لدراسة التعديل الايراني كما يجب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوضح انني لا أطلب المشورة القانونية بشأن قاعدة ال ٢٤ ساعة ، ولكنني أطلب ابداء الرأي القانوني للجمعية بشأن التعديل المقترح على وجه التحديد للفقرة ١٩ فيما يتعلق بمقرر لجنة وثائق التفويض .
أعطي الكلمة لممثل المستشار القانوني .

السيد سكوت (ادارة الشؤون القانونية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انهم انكم طلبتم مشورة ادارة الشؤون القانونية بشأن التعديل الذي تقدم به ممثل ايران الآن والخاص بالفقرة ١٩ من تقرير لجنة وثائق التفويض .
ان ادارة الشؤون القانونية ترى أن ممثل ايران تقدم باقتراح بتعديل القرار الوارد في هذه الفقرة ، لقد اقترح انه بعد الفقرة الواردة في المنطوق وهذا نصها :
" تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المعنية "
تضاف عبارة " الا فيما يتعلق بوثائق التفويض الخاصة بمثلي اسرائيل " .
أود أن أشير الى ان القرار الوارد في الفقرة ١٩ قرار داخلي للجنة وثائق التفويض . انه قرار اعتمده لجنة وثائق التفويض بالفعل ، وهو ليس توصية من هذه اللجنة الى الجمعية العامة . وليس من سلطة الجمعية العامة أن تعدل قرارا اعتمده هيئة أخرى بصفته جزءاً من اجراءاتها الداخلية ، ويمكن للجمعية العامة ، بطبيعة الحال ، أن تعدل مشروع قرار أو توصية تطرح مباشرة أمام الجمعية العامة ذاتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أن الواضح من هذا الرأي القانوني هو أن الجمعية لا يمكنها أن تعدل قرارا داخليا للجنة وثائق التفويض . وبطبيعة الحال فان ممثل ايران له الحق في أن يتقدم بتعديله ولكن ليس على هذا الجزء من تقرير لجنة وثائق التفويض ، وذلك وفقا للرأي القانوني .

السيد رجائي خوراساني (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أصحح نفسي ؟ ان الفقرة ٢٥ من تقرير لجنة وثائق التفويض نصها كما يلي :

" توصي لجنة وثائق التفويض الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي " :
ثم تأتي التوصية تحت هذا العنوان " وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة " :

" ان الجمعية العامة ،

" توافق على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض " .

وبناء عليه ، يمكن ان ندخل التعديل هنا لأن هذه مجرد توصية . و اذا كانت قاعدة ال ٢٤ ساعة أمراً ضروريا من الناحية الاجرائية ، فليس لدينا أى اعتراض على أن نرجئ التصويت حتى الغد ، حتى يكون تعديلنا قد قدّم قبل موعد التصويت عليه بأربع وعشرين ساعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المادة ٧٨ من النظام الداخلي نصها

كالآتي :

" تقدّم الاقتراحات والتعديلات ، في العادة ، كتابة الى الأمين العام الذى يقوم بتعميم نسخ منها على الوفود . ولا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أى اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات اللجنة ما لم تكن قد عمّت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة . الا أن للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث التعديلات أو الاقتراحات الاجرائية ، حتى ان لم تكن هذه التعديلات والاقتراحات قد عمّت على الوفود أو إن لم تكن قد عمّت إلا في اليوم نفسه " .

انني أعتقد ان هذا أمر هام وينبغي ان اطلب رأى وموافقة الجمعية العامة . لقد استمعنا الى ممثل سنغافورة يطلب في نقطة نظامية انه اذا كان ممثل ايران يرغب في طرح تعديله فيجب تعميمه وافساح مهلة ٢٤ ساعة قبل ان تتخذ الجمعية قرارا بشأنه .

وان لا أسمع اعتراضا فسيقرر كذلك .

وقد تقرر ذلك .

السيد كاسمى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما ذكرت بالفعل ، نحن لا نتمسك بأى من وجهتي النظر بشأن انطباق قاعدة ال ٢٤ ساعة فيما يتعلق بالتعديل الذى تقترحه ايران .

ومع ذلك ، سيادة الرئيس ، وفيما يتعلق بالمرحلة التالية لعلنا هذا المساء ، أود أن أعرف ما اذا كنتم تنوون الانتقال الى التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا كانت هذه هي رغبة الجمعية العامة فاني مستعد لأن اطرح على التصويت التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . ولكن هذا أمر متروك للجمعية العامة ، لأن عددا من المتكلمين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت .

السيد كاسمى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، سنكون شاكرين جدا اذا ما قررت الانتقال الى التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 حتى يمكن للجمعية العامة أن تبحث هذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد انه ينبغي أن نستمع الى الممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وسأعطيهم الكلمة .

أود أن أذكركم انه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ يحدّد تعليق التصويت لمدة عشر دقائق وتقوم الوفود به من مقاعدها .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقرر في البداية

أن كلمتي تتعلق بالتقرير بصفة عامة ، ولا تقتصر على مشروع التعديل على الوثيقة A/37/L.8 . ان وفد بلادي يود أن يسجل تحفظاته الرسمية على وثائق تفويض الوفد الممثل لأفغانستان في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا الموقف يتماشى مع موقف باكستان المبدئي ، بأن التدخل العسكري الأجنبي الذي ينتهك السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية لأي بلد لا يمكن أن يبرر في ظل أية ذريعة أو ظروف ، وانه يمثل تناقضا صارخا مع ميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي المعترف بها .

وبالتالي فان وفد باكستان يعلن تأييده للموقف المبين في الفقرتين ١٠ و ١٣ من التقرير الأول للجنة واثاق التفويض (A/37/543) .

ان وفد بلادي يود أن يوضح ان حقيقة عدم اعتراض باكستان رسميا على وثائق تفويض الوفد الممثل لأفغانستان ، يجب ألا يفسر بأية حال على انه اعتراف بالنظام القائم في كابول ، أو موافقة على استمرار الوجود الأجنبي العسكري في ذلك البلد .

السيدة كيرك باتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مرة أخرى تؤيد الولايات المتحدة وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية على أسس فنية . ان وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية تتماشى مع النظام الداخلي للجمعية العامة . وهذه الحقيقة قد اعترفت بها الأمين العام في تقريره الى لجنة وثائق التفويض ، واعترفت بها كذلك لجنة وثائق التفويض التي قبلت وثائق تفويض الخيمير . ان الجمعية العامة قد أكدت ذلك أيضا في دوراتها العادية الثلاث السابقة . وتأييد وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية من جانب الولايات المتحدة يستند الى أساس انه في غياب مطالب أفضل ، فلا أساس لرفض وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية التي قبلت منذ عام ١٩٧٥ . وبالتأكيد ، فان نظام سامرين ليس مطالبا أفضل . لقد أوجده غزو فييت نام لكمبوتشيا منذ أربعين عاما وأبقته هناك قوات الاحتلال الفييتنامية وهو نظام يسيطر عليه المسؤولون الفييتناميون في كل من بنوم بنه وهانوى . وفييت نام ، التي كانت تريد منا أن نرفض وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية هي أيضا كما تؤكد فييت نام التي تواصل تحدى ثلاثة قرارات متتابعة للجمعية العامة بشأن كمبوتشيا

فضلا عن اعلان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا ، وكلها طالبت بانسحاب قوات فييت نام وانهاء
احتلالها لكمبوتشيا .

وتأييد الولايات المتحدة لوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية لا يقلل من قلقنا بشأن انتهاكات
حقوق الانسان في كمبوتشيا ، لاسيما من عام ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ ، خلال حكم الخمير الحمر . والولايات
المتحدة قد هاجمت مكررا الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها خمير الحمر وسوء حكمهم وسوف تستمر في
نفي أي صلة بينها وبين المسؤولين عن ذلك .

ومع ذلك ففي هذا العام ترحب الولايات المتحدة بالقاعدة العريضة التي تستند اليها
كمبوتشيا الديمقراطية نفسها نتيجة لتشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في حزيران / يونيه
الماضي . والآن وبضم الأمير سيهانوك رئيسا والسيد سون سن رئيسا للوزراء فاننا نجد أن تحالف
كمبوتشيا الديمقراطية أكثر تمثيلا للأمة الكمبوتشية .

ونحن نرحب بمشاركة الأمير نوروم سيهانوك ورئيس الوزراء سون سن في مداوات الجمعية
العامة . وقد تأثرنا بالاستجابة التي قدمها الى هذه القيادة الجديدة شعب الخمير الذي لا بديل
أمامه الا أن يختار بين حكم الخمير الحمر والحكم الذي تفرضه فييت نام . وان بدء هذا الائتلاف
أيضا يمثل خطوة رئيسية في تنفيذ السياسة الأساسية للجمعية العامة ، لتسوية الأزمة الكمبوتشية ،
الواردة في اعلان المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا الذي عقد في تموز / يوليه عام ١٩٨١ وفي قرارات
الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ و ٦ / ٣٥ و ٥ / ٣٦ .

والأمير سيهانوك عندما خاطب هذه الجمعية منذ ثلاثة أسابيع قد قدم بطريقة واضحة رجاء
كمبوتشيا للأمم المتحدة :

" اننا نطلب فقط استعادة سيادتنا الوطنية وسلامة أراضينا . وعند تحقيق ذلك ،
نلزم أنفسنا بأن نتعايش تعايشا سلميا كاملا مع كل جيراننا ، ابتداءً بفييت نام ، ومع كل
البلدان الأخرى التي تحترمننا أيًا كان نظامها السياسي والاجتماعي . هل هذا مطلب غير
معقول ؟ " (A/37/PV.11 ، ص ١٢-١٥)

(السيدة كيرك باتريك، الولايات
المتحدة الأمريكية)

وان حكومتي تعتقد ان هذا المطلب ليس غير معقول ولا مستحيل . انه بالأحرى الحد الأدنى الذي يجب أن تدعمه هذه المنظمة ، متشيا مع التزاماتها هي نفسها السابقة ، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

السيد عبادة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الوفد الجزائري ، كما فعل في الدورات السابقة ، سيصوّت لصالح التعديل المقدم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حتى يكون موقفه متشيا مع الموقف الذي اتخذ في مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة مقعد كمبوتشيا في الحركة . وفي هذا الصدد ، لا يوجد أي عنصر جديد يمكن وفدي من تغيير موقفه . ومن ثم لا يوجد سبب ، بالنسبة لنا ، في أن نغيّر تصويتنا على وثائق تفويض الوفد الذي يحتل مقعد كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد مورارغني (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في معرض تعلييل التصويت قبل التصويت أن اكرر موقف وفدي ، وقلقه ، لأن لجنة وثائق التفويض ، مرة أخرى ، قد أوصت بقبول وثائق تفويض ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . ورغم الحجج التي قدمها مؤيدو ذلك الوفد ، فان وفدي لا زال يتساءل كيف يمكن أن تقبل هذه الجمعية وثائق تفويض دولة لا تفي بالشروط الأساسية اللازمة لاعتبارها دولة وفقا لمعايير القانون الدولي . ولذلك السبب فان وفد بلادي سوف يصوّت لصالح التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد ارميدا كاستيلو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد بلادي سوف يصوّت لصالح مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وبعد نجاح ثورة ساندينيست الشعبية وتمشيا مع خط مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا في كوبا عام ١٩٧٩ ، اقامت بلادي علاقات دبلوماسية مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي نعتبرها الممثل الشرعي لشعب كمبوتشيا والتي ينبغي منطقيا أن تمثل في هذه الجمعية العامة . ان وفد بلادي يعرب عن قلقه العميق ازاء حقيقة انه في الوقت الذي تتعرض فيه أهمية

منظمتنا للتشكيك فيها تصرّ هذه الجمعية العامة على الاعتراف بنظام وهي تتمثل أنشطته في خلق صورة تؤدى الى تسهيل تمديد هذا الخيال الدبلوماسي . ينبغي علينا ليس فقط أن نحترم المبدأ المقدس وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولكن أيضا ينبغي علينا أن نكفل بقاء الأمم المتحدة ذاتها لأن هذا البقاء يتعرض للخطر عندما تعترف بكيان غير قائم .

وعلى أية حالة ، اننا نعتقد ان الموقف الذى اتخذته حركة عدم الانحياز باعلانها ان مقعد كمبوتشيا شاغر هو قرار أكثر حكمة ونعتقد أيضا انه ينبغي علينا أن نواصل بذل الجهود بغية التوصل الى سلم دائم في جنوب شرقي آسيا عن طريق الحوار ومشاركة كل الأطراف المعنية .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى اضطر

الى طلب الكلمة حول هذا الموضوع أمام الجمعية ، على ضوء الموقف الذى أبقينا عليه منذ أن اصبحت وثائق تفويض كمبوتشيا موضوعا مطروحا امام هذه الجمعية .

ولا أريد العودة الى الماضي ، ولكنه يتوجب علينا أن نؤكد اننا جميعا شاهدين على تقلبات الزمن ، الداخلية والخارجية ، التي تعرضت لها كمبوتشيا وشعبها في الماضي القريب . ووفقا لهذا ، فان سياسة حكومة بلادى بشأن هذا الموضوع مستوحاة من ولائها لميثاق هذه المنظمة ومبادئها : ومن بينها ، الحق غير القابل للتصرف للشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره دون عائق ، وذلك يعني دون أى تدخل خارجي أو سيطرة ، ومع حفظ كرامة الفرد وقيمه .

وفي هذا الصدد ، بحث وفدى باهتمام البيان الذى ألقاه في الجمعية الأمير نوروم سيهانوك ، وهو باعتقادنا يمثل ويعكس آماني الشعب الكمبوتشي الحقيقية وآماله . وفي البيان الذى أدلى به الأمير نوروم سيهانوك ، في ٣٠ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، طالب بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وأن تتبع ذلك انتخابات حرة تقام تحت مراقبة الأمم المتحدة . وقد أكد انه بمجرد أن يتم مثل هذا الانسحاب ، سوف تعيش كمبوتشيا في ظل تعايش سلمي أكيد مع جميع جاراتها ، وعلى رأسها فييت نام التي ستكون كمبوتشيا على استعداد لتوقيع معاهدة سلام وعدم اعتداء معها فيما يتعلق بالحدود ، والسلامة الإقليمية .

وعلى ضوء أصل هذا النزاع بالذات ، يعتقد وفد بلادى ان الاقتراح الذى تقدم به الأمير من على هذا المنبر ، يستحق الدراسة الدقيقة ، ويجب على الأطراف المعنية أن تنظر فيه . وبذلك يتسنى الاقلال من معاناة شعب كمبوتشيا ، واعادة الأمن والسلام لكمبوتشيا ولسائر منطقة جنوب شرقي آسيا . وبالرغم من ذلك ، فان وفدى على استعداد أن ينتظر ويفسح الوقت للنظر في هذا الاقتراح على أمل تحقق الاستجابة الضرورية الملائمة .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها نحن ننظر مرة أخرى

في تقرير لجنة وثائق التفويض بشأن وثائق تفويض ممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . وان وجهات

نظر حكومتي فيما يتعلق بموضوع تمثيل الشعب الكمبوتشي في الأمم المتحدة معروفة مثبتة . واننا نعتقد ان الممثل الشرعي الوحيد والمخلص للشعب الكمبوتشي هو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وان الأفراد الذين مازالوا يشغلون هذا المقعد الذي يخص شعب كمبوتشيا ومثليه الأصليين ، هم أشخاص لا يمثلون أحدا سوى أنفسهم .

وبما أن الأوساط الامبريالية والمهيمنة قد حررت في اعمالها العدو وانبيء الاستعمارية ومؤامراتها على الشعب الكمبوتشي ، فانها تسعى الآن للأخذ بالثأر . وهي تبذل كل ما في وسعها لتسد الطريق أمام التطور السلمي لذلك البلد الذي أنهكت الحرب قواه . وبالرغم من جميع الأنشطة المخربة التي تفنن العدو في اقامتها ، فان شعب كمبوتشيا قد حقق انجازات بارزة خلال السنوات الأربع الماضية من نهضته . فقد ساد النظام والقانون في جميع أرجاء البلاد . وازداد الانتاج الصناعي والزراعي بشكل مطرد . كما ان الخدمات الصحية والتعليمية امتدت لتلبي جميع احتياجات السكان . وقد نظم الشعب نفسه من خلال مؤسسات ديمقراطية . وعقدت انتخابات حرة في عام ١٩٨١ لانتخاب جمعية تأسيسية لهذا البلد . وصدر دستور جديد يكفل حقوق الشعب وحرياته . وقد حازت الحكومة التي تحظى بالشعبية ، على الدعم الكامل من قبل جميع قطاعات السكان . وهي تمارس السيادة الكاملة على كافة الأراضي الكمبوتشية ، كما انها تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من بلدان العالم . وقد زادت هيبة الحكومة داخليا وخارجيا بشكل أكيد . وبدأ السكان ينسون أهوال الماضي الرهيبة .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي النتيجة المنطقية للكفاح الطويل الذي قام به الشعب الكمبوتشي ضد نظام ، سيطرت عليه الطغمة الشيطانية المؤلفة من بول بوت واينغ ساري وخبو سامفان ، وعرض شعب بلاده للابادة الجماعية . ان الأعمال الوحشية التي ارتكبتها طغمة بول بوت تمثل القدر المفزع الذي تعرضت له أمة أصدر عليها حكم الادانة " قادتها " أنفسهم . ان الحقائق الثابتة عن القتل الجماعي لأكثر من ثلاثة ملايين من الكمبوتشيين الأبرياء ، من الرجال والنساء والأطفال ، تشهد دونما شك ، على أسباب تلك الصيحة الوطنية التي أدت للاطاحة بهذا النظام الارهابي . ومن ثم ، فانه مما يدعو الى السخرية أن ينظر الى الأفراد الحاضرين في هذه

الجمعية على انهم يمثلون شعب كموتشيا . انها بالفعل خيانة للشعب الكموتشي أن يُعتبر قتلهم ممثلين لهم . ومن المؤسف انه بالرغم من الاحتجاجات الشديدة التي قدمتها حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية ، لا يزال يحتل مقعد كموتشيا في هذه الجمعية بصفة غير شرعية ، كيان لا وجود له في كموتشيا نفسها . ان انشاء حكومة الائتلاف الجديدة المزعومة ، ليس في نظرنا ، سوى محاولة لتغطية الوجه الدموي لطغمة بول بوت . انها لم تغيّر ولن تغيّر تصميم شعب كموتشيا ، الذي يرفض أى حكومة تكون أداة في أيدي الامبريالية والمهيمنة .

وان حكومة افغانستان الشعبية ، تؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدمت به حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية ، بأنه الى ان يتم استعادة تلك الحكومة لحقوقها الشرعية ، ينبغي أن يطرد الأفراد الذين يدعون تمثيل كموتشيا من هذه الجمعية .

ولهذه الأسباب ، فان وفد سيؤيد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، وادراج هذا التعديل في تقرير لجنة وثائق التفويض . وأود أيضا أن أبدى تحفظات وفد على الفقرتين ١٠ و ١٣ من تقرير لجنة وثائق التفويض . كما اننا نرفض كذلك ما ذكره الممثل الباكستاني فيما يتعلق بهاتين الفقرتين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في تحليل

التصويت قبل اجراء التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .
يرغب ممثل اسبانيا التحدث لاثارة نقطة نظامية .

السيد بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد بلادي أن يشير

الى الاجراء الذي سنتبعه في عملية التصويت . وليس لدي اعتراض على الاطلاق على قبول ما قررتـه الجمعية العامة على ما يبدو ، أى ايقاف سريان القاعدة ٨٨ من النظام الداخلي . وحسب ما فهمت ، انه عندما أعلنت ، يا سيادة الرئيس ، اننا سوف نواصل عملية تحليل التصويت ، كان أمامنا تعديل على النص الوارد في وثيقة ، وتعديل آخر ترك معلقا لأسباب فنية تتعلق بالنظام الداخلي ، بمعنى ان هذا التعديل ينبغي ان يقدم كتابة قبل الموعد بأربعة وعشرين ساعة . ان وفد بلادي أن يسجل ان المادة ٨٨ تنص على انه :

"بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت ، لا يجوز لأى ممثل أن يقطع

التصويت . . ."

وبهذا سنجد أنفسنا الآن أمام موقف متناقض ، ان نقوم اليوم بالتصويت على تعديل لتوصية تقدمت بها لجنة وثائق التفويض ، ثم نرفع الجلسة ، وفي الغد نواصل اجراء عملية التصويت - مخالفين بذلك المادة ٨٨ - بالتصويت على تعديل آخر سيكون قد تم توزيعه كتابة حسب الأصول .

وسنشر غدا في التصويت على النتائج التي يسفر عنها تصويتنا اليوم . ومعبرة أخرى ، اننا سوف نجزئ وحدة التصويت . وانني أدلي بهذا البيان لمجرد التسجيل . ولا اطلب تعليين الاجراء الذى يجب ان نتبعه . لكن وفد بلادى يود ان يكون من الواضح تماما ان هذا الاجراء سيسير في اتجاه مضاد لما تنص عليه القواعد ، رغم انه صحيح انكم قد طرحتم - سيادة الرئيس - هذه المسألة على الجمعية ووافقت عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لممتن غاية الامتنان لممثل اسبانيا

لشرح الاجراء ان ما ذكره يعكس الموقف الفعلي .

لقد تشاورت مع الجمعية وكانت رغبتها أن نشرخ في التصويت على احد التعديلين ، وهو التعديل الذى قدم رسميا والمعروض على الجمعية . ونحن الآن بصدور اتخاذ مقرر بشأن هذا التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . وبعد ذلك سنرفع الجلسة ، ونواصل عملية التصويت بعد ظهر الغد ، اذا ما كان التعديل الآخر متاحا بصورة مكتوبة آنذاك .

هذا هو تفهيمي للموقف واعتقد انني اتصرف تشبها مع النظام الداخلي في هذا الصدد .

والآن اعطي الكلمة لممثل تونس بشأن نقطة نظامية .

السيد سليم (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ضوء البيان الذى أدلى

به ممثل اسبانيا توا ، أود أن اعرف على وجه التحديد أى اجراء سنتبع هل سنتلزم بنص المسادة ٨٨ ؟ وهل سنقوم باستثناء لهذه المادة أم سنجرى التصويت اليوم وغدا وبعد غد ؟ انني اعتقد ان المادة ٨٨ واضحة تماما . فاذا ما قمنا اليوم بالنظر في تعديل من التعديلات ، فانه بيد ولى ان من المنطقي ان ننتهي اليوم ، على اساس النظام الداخلي ، من الاجراء المتعلق بالمقترح كله اى توصية لجنة وثائق التفويض . أفلا يمكن ان نتشاور مع الجمعية بشأن هذا الجانب القانوني ؟ ام هل نوافق على ان توجد سابقة في هذا المجال ؟ وانني اتوجه بهذا السؤال لكم - سيادة الرئيس - لانني أريد ان انتزع توضيحا كي اعرف كيف سيتم التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني سأتلو الآن نص المادة ٨٨ من

النظام الداخلي ، كي تعرف الجمعية كلها مضمونها . واعتقد انه سيكون واضحا تماما ما هو المقرر الذي اتخذته الجمعية والاجراءات التي سنتبناها . والمادة ٨٨ معنونة " القواعد الواجبة الاتباع اثناء التصويت " وتنص على ما يلي :

" بعد ان يعلن الرئيس بدء عملية التصويت ، لا يجوز لأى ممثل ان يقطع التصويت الا لاثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة اجراء التصويت . وللرئيس أن يأذن للأعضاء بتعديل تصويتهم اما قبل التصويت أو بعده . الا عندما يكون التصويت بالاقتراع السرى . وللرئيس ان يحدد الوقت الذي يسمح به لتعديل التصويت . ولا يجوز للرئيس ان يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعزل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

واعتقد ان المادة ٨٨ هذه في الواقع ، مطبقة تماما في الحالة الراهنة . اعطي الكلمة لممثل سنغافورة بشأن نقطة نظامية .

السيد كوه (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ممثل اسبانيا - لسوء حظي - علو حق ، لانني أنا الذي اوقعتكم - سيادة الرئيس - انتم والجمعية في هذا الخطأ . ان ما يقوله ممثل اسبانيا هو انه بموجب المادة ٨٨ بمجرد ان تبدأ عملية التصويت لا يمكن مقاطعتها . وبعبارة اخرى ، لا تستطيع الجمعية ان تصوت على تعديل ما ، ثم تعلق الجلسة أو ترفع ويستأنف التصويت في الجلسة القادمة . فبمجرد ان تبدأ الجمعية في التصويت على تعديل ما ، يتعين عليها أن تستمر في ذلك حتى تنتهي عملية التصويت .

انني اكرر ان السيد بينيس - لسوء حظي - على حق . وقد كان خطئي انني احلتكم - سيدي - الى المادة ٧٨ ، التي تنص على " ان توزع الاقتراحات أو التعديلات ، في العمادة ، كتابة ، وأن تكون متاحة للوفود قبل ٢٤ ساعة - على الاقل - من اجراء التصويت . لكن يمكن للرئيس ان يتجاوز هذه القاعدة . ان المادة تنص في الواقع أيضا على :

" الا ان للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث التعديلات حتى ان لم تكن هذه التعديلات قد عممت الا في اليوم نفسه " .

وإذا ما كنتم - سيادة الرئيس - مفسرا دقيقا ، وتريدون أن تلتزم الجمعية التزاما صارما بالمادة ٨٨ ، حينئذ يتعين علينا ان نوقف العمل بقاعدة ال ٢٤ المنصوص عليها في المادة ٧٨ فيما يتصل باقتراح ايران . ونستطيع ان نلتزم تماما بالمادة ٨٨ ، وذلك بالتصويت أولا على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، ثم التصويت على التعديل المقترح شفويا من جانب ايران .

فإذا ما كان من شأن ذلك ان يعاونكم - سيادة الرئيس - فأنني سوف اسحب طلبي السابق الذي تقدمت به بمقتضى المادة ٧٨ لتعميم التعديل الذي تقدمت به ايران كتابة حينئذ تستطيعون العمل بموجب المادة ٧٨ ، لايقاف قاعدة ال ٢٤ ساعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد انني كنت واضحا تماما عندما ذكرت ان التعديل الذي اقترحه ممثل ايران شفاهة ، هو اقتراح على قدر من الأهمية تطلب مني ان استشير الجمعية بشأن هذا الأمر . وقد قلت ، عندئذ ، انه اذا كانت الجمعية ترغب - بعد ان درست التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 - في ان تنظر في التعديل المقدم شفويا - من جانب ممثل ايران يمكنها ان تقرر ذلك ، ويمكننا ان نشرع في التصويت على كل من التعديلين في هذا الاجتماع .

وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فينبغي ان نتخذ مقرا يقضي بشيء آخر .

لذلك ، اطرح السؤال التالي : هل الجمعية على استعداد لأن تشرع اليوم في التصويت على المقترح المقدم شفويا من جانب ممثل ايران ، بعد ان تكون قد اتخذت مقرا بشأن التعديل المقدم كتابة في الوثيقة A/37/L.8 ؟ وهل هذا واضح بالقدر الكافي ؟

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
اعتقد ان الجمعية ادركت بوضوح اقتراحكم . لقد اتفقنا على ان الجمعية هي سيدة نظامها
واجراؤها ، واعتقد ان فحوى القرار الذي اتخذناه تعني ان نعلق العمل بالمادة ٨٨ من
النظام الداخلي . ولم يتم التراجع عن هذا القرار . وكما قلتم ، سيدى الرئيس ، ان القضية
هامة بدرجة تتطلب التأجيل لمدة ٢٤ ساعة ليتسنى للجمعية النظر فيها باستفاضة . أود أن أتوسل
اليكم أن تقرروا ان تمثل الجمعية لذلك القرار . ولا يوجد أى سبب معقول للعدول عن ذلك .
ان الجمعية سيدة نظامها الداخلي وقد اتخذت ذلك القرار بكامل وعيها . لذلك يجب ان تمثل
لذلك القرار ونعطي لانفسنا ٢٤ ساعة قبل ان نصوت على التعديل الايراني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو ممثل ادارة الشؤون القانونية لينور

اذهاننا فيما يتعلق بالاجراء الذى يلزم اتخاذه فيما يخص تطبيق المادة ٨٨ .

السيد سكوت (ادارة الشؤون القانونية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ان ممثل

اسبانيا على صواب في ان الممارسة الطبيعية في الجمعية العامة هي انه اذا ابتدأت الجمعية في
عملية التصويت على مشروع قرار ، ينبغي لها ان تستكمل عملها بشأنه في نفس الجلسة . غير ان هذه
الممارسة قابلة للتغيير . وطالما ان الجمعية تستكمل عملية تصويت محددة ، كان هذا يعتبر كافيا
في الماضي . وعلى سبيل المثال اذا كان هناك تعديل مع تعديلات فرعية يجب تناول التعديل
والتعديلات الفرعية في عملية تصويت محددة واحدة . غير انه يمكن عندئذ تعليق الجلسة وعقد
جلسة أخرى لاستكمال التصويت . واعتقد ان هذا قد حدث في الماضي في عدة حالات ، عندما
كانت عدة تعديلات على مشروع قرار واحد مطروحة امام الجمعية .

وافهم في الحالة الحاضرة ان الجمعية قد قبلت بالفعل اقتراح الرئيس بان تمضي في

استكمال عملها بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، وتم غدا عملها بشأن التعديل
الآخر في ضوء تطبيق قاعدة ال ٢٤ ساعة .

ولا اعتقد ان ثمة اى شيء غير قانوني في ذلك ، وعلى أية حال فان الجمعية هي سيدة

نظامها واجراءاتها ، وقد قررت بالفعل ، حسب اعتقادي ، المضي قدما حسب هذه الطريقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقول علو سبيل الايضاح . انسي

فهمت ان عددا من الوفود يرغب في تعليق تصويته علو التعديل الآخر قبل التصويت عليه . يجب ان يكون مفهوما تماما ان من الممكن القيام بذلك .
طلب ممثل زائر ان يتكلم في نقطة نظام ، واعطيه الكلمة .

السيد كامندا واكامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس،

طلبت الكلمة بشأن نقطة اجرائية قبل اعطاء الكلمة للمستشار القانوني . وكنت ارد ان افول انني اعتقد ان القاعدة ٨٨ لا تمنعنا من اتخاذ قرار الآن بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 الآن ، والتصويت علو التعديل الآخر غدا .

وقد اتخذت الجمعية العامة بالفعل قرارا بهذا المعنى ، ويبدو لي انه لن يكون مناسباً للجمعية ان تتراجع عن قراراتها . ومن الناحية الأخرى لم نعلنوا ، السيد الرئيس ، وفقا للمادة ٨٨ ، ان عطية التصويت قد بدأت بشأن التعديل الذي قدمته ايران . وقد بدأت عطية التصويت علو التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . ولا يجوز ايقاف اجراء التصويت هذا بمجرد ان اعلنتم بدءه . واعتقد ان ممثل اسبانيا كان مصيبا تماما في هذا الصدد .
ولكي تستطيع الجمعية تماما ، لدى الانتهاء من التصويت علو الوثيقة A/37/L.8 ، ان ترفع الجلسة وتبدأ باجراء آخر يوم غد بعد ان نعلنوا ، سيدي الرئيس ، ان التعديل الذي قدمته ايران جاهز للتصويت عليه .

وهذا لا تحول المادة ٨٨ دون تطبيق القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالفعل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد اني قلت انني أرى ان التعديل

الذي قدمته ايران يتسم باهمية بالغة الوحد ينبغي معه الا تتناوله الجمعية فورا . وانما يجب ان تمنح مهلة ال ٢٤ ساعة المنصوص عليها في النظام الداخلي قبل ان تشرع في النظر فيه .

لهذا السبب ، مناهة علو الفتوى القانونية التي استمعنا اليها اعتقد ان الجمعية تستطيع ان تقرر المضي في التصويت علو التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وترفع الجلسة بعد ذلك . ان الوقت متأخر والعديد من الممثلين يرغب في التكلم غدا تعليلا لتصويته .
فأطرح اذن علو الجمعية السؤال التالي : هل هناك من يعارض اجراء التصويت الآن فقط علو التعديل المطروح أمامنا كتابة ؟

السيد ابو النصر (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لا أعارض اقتراحكم انما اطلب بعض الايضاح . لقد طلبت ان يسمح لي ان اعل تصويت بلدى قبل التصويت علو التعديل الذى قدمته ايران . ويتعذر علي فهم الاجراء الذى نتبعه ، بيدولسي اننا سنشرع في التصويت علو تعديل ثم نوقف التصويت علو ان نستأنفه في الغد ، وبعد ذلك ستعطيني حق تعديل التصويت قبل التصويت علو التعديل الايراني . هل هذا هو ما تعززوناه سيدى ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد اني سبق ان اجبت علو هذا السؤال ، ولا مانع لى من تكرار اجابتي . اظن ان الممثلين عللوا بالفعل تصويتهم قبل التصويت علو التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . ولم يستطيعوا تعديل تصويتهم علو التعديل الآخر لانه لم يقدم رسعيا الى الجمعية . وطلبه سأدعو ، حسب فهمي للموقف ، أية وفود ترغب في تعديل تصويتها علو التعديل الآخر - انا ما وزع بشكل مكتوب .

السيدة كيرك باتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انا افترضنا اننا سنتصرف حسب الطريقة التي ونمحدثموها ، سيدى الرئيس ، وتصوت اليوم علو تعديل واحد ونعتبر عملية التصويت تلك قد استكملت ، وننظر غدا في التعديل الآخر كما لو كان مشروطا جديدا تماما ، هل ستتاح الفرصة لاجراء مناقشة كاملة ، وليس مجرد تحليل للتصويت ؟
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انسي ارى اننا ناقشنا تقرير لجنة وثائى

التفويض مناقشة كاملة صباح وبعد ظهر هذا اليوم . ثم انتقلنا الى تعديل التصويت علو التقرير برمته وعلو التعديل المطروح امام الجمعية بصورته المكنونة في الوثيقة A/37/L.8 .

السيدة كيرك باتريك (الولايات المتحدة الامريكية) : اذا كنا قد نظرنا فسي التقرير وناقشناه برمته ، يجب ان نرى ان نصوت عليه في مجموع . اما ان نشرع في النظر في موضوع جديد ، وفي هذه الحالة نبدأ مناقشة جديدة ، أو ان نستمر في التصويت بشأن موضوع سبق لسنا مناقشته بالفعل ، وفي هذه الحالة بيد ولي انه يجب علينا ان نجرى التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالطبع ، يجب ان تتاح الفرصة للجمعية لمناقشة التعديل الجديد . وفي الواقع ، ان كل وفد سوف تتاح له الفرصة لمناقشته ، وكذلك تعليق تصويته بشأنه ، اذا ما وزع على شكل نص مكتوب .

وسبب تأخر الوقت ، اقترح ان نتخذ الآن قرارا بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 فقط ، ونؤجل بقية عملنا للاجتماع التالي المخصص لهذا الموضوع ، الذي لن يكون قبل اجتماع بعد ظهر غد . اذا كانت هناك موافقة على هذا الاقتراح ، سوف نعمل به فورا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن ان انغولا ، والجمهورية العربية الليبية ، وغيانا قد اصبحت من المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.8 سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكونغو ، كوسا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المعارضون : انتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ،
 فيجي ، غابون ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ،
 غواتيمالا ، غينيا ، هايتي ، هندوراس ، اندونيسيا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ،
 قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، تايلند ،
 توفو ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات
 المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ،
 زائير .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، البرازيل ، الرأس الأخضر ، فنلندا ، فرنسا ، غانا ،
 غينيا - بيساو ، ايسلندا ، ايرلندا ، مدغشقر ، ملاوي ، المكسيك ،
 النرويج ، بنما ، رواندا ، سيراليون ، سورينام ، السويد ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اليمن ، زامبيا ،
 زمبابوي .

رفض التعديل بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ٢٩ ، وامتناع ٢٦ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا لاثارة

نقطة نظامية .

الآنسة د يفيو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد وضعنا اسماءنا ، مع عدد آخر من الوفود على القائمة لتعديل تصويتنا بعد التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وأرجو أن تتاح لو الفرصة لكي افعل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان كل الوفود المدرجة اسمائها على قائمة تعديل التصويت بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 سوف تتاح لهم الفرصة بعد التصويت في جلسة الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥